

المسحاة

مجلة

المجلد السادس عشر
الجزء الرابع



إهداء من

طبعة دار الوفاء
للطباعة والنشر

تابعوا ...



WWW.ALUKAH.NET

يرتقي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي
خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولوا الألباب

المسحاة

١٣١٥

فيمر عبادي الذين يستهون بالقول فليبدون أحسنه
أولئك الذين هدام الله أولئكم هم أولوا الألباب

قال عليه الصلاة والسلام : ان للاسلام صوى و « منارا » كمنار الطريق

مصر ٢٩ ربيع الآخر ١٣٣١ هـ ق ١٨ الربيع الأول ١٢٩١ هـ ش ٧ ابريل ١٩١٣ م

فَتَايَا الْمُبْتَائِنِ

فتحتنا هذا الباب لإجابة أسئلة المشتركين خاصة ، إذ لا يسع الناس مائة ، ونشترط على السائل أن يبين اسمه ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بعد ذلك أن يرمز إلى اسمه بالحروف إن شاء ، وأننا نذكر الأسئلة بالتدريج فالباور بما قدمنا من تأخر السبب كعاجلة الناس إلى بيان موضوعه وربما جينا فيه مشتركاً لهذا ، وإن دلفى على سؤاله شهران أو ثلاثة إن يذكره مرة واحدة فإن لم نذكره كان لنا عذر صحيح لأفقاله

﴿ سبب نقل الروايات الموضوعة ﴾

(س ٩) من صاحب الأمضاء

حضرة امام المرشدين ، وقدوة العلماء العاملين ، من يتلقى سؤال كل سائل مطبوف بالقبول والرضا ، الأستاذ الفاضل السيد محمد رشيد رضا ، أبقاه الله للمسلمين يداوي كل مرض كان مريضاً ، آمين

ذكرتم في الجزء الثاني من منار هذه السنة تفسير قوله تعالى (لکن الراسخون فی العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمین الصلاة والمؤتون الزكاة الخ ورايتكم ذكرتم كما ذكر غالب المفسرين بازاء تفسير (والمقيمین الصلاة) الرواية الموضوعة المنسوبة لعمان من أن في المصحف لنا سقيم العرب بألسنتها وذكرتم أيضاً أنها موضوعة وأن السابقين الاولين بعيدين عن ذلك الخ فإذا كانت الآية بريئة من نسبة هذه الرواية الموضوعة وكذلك باقي آيات القرآن قطعاً فما الداعي لذكر غالب المفسرين لهذه الرواية مع أن القرآن جميعه بري منها فهلا تركوا ذكرها بازاء تفسير الآية حتى لا يتأني تشويش فكر لضعيف

ابراهيم محمد عريقات

من برنال غربية

(ج) ما من أمة من الأمم الا وفيها الصادقون والكاذبون ، وما من دين من الاديان الا وينتمي اليه الخالصون والمتافقون ، وقد كذب الزنادقة وأهل الأهواء على نبينا (ص) وأصحابه (رض) كما كذب أمثالهم على المسيح وحواريه وعلى غيرهم من الانبياء في الأمم السابقة ، ولكن المسلمين امتازوا على جميع الأمم بتمحيص كل

٢٦ اختلاج الاعضاء هل يدل على شيء (المنار - ج ٤ م ١٦)

ماروي عن نبيهم وعن أصحابه وإن لم يكن قول الصحابي برأيه حجة شرعية عندهم ومن أظهر آيات صدق أئمة المحدثين أصحاب الجرح والتعديل ويان علل الحديث أنهم لم يكتفوا شيئاً مما روي، ولم يحكموا مذاهبهم وآراءهم أو أهواءهم في ذلك، بل نظروا في الرواية نظر المؤرخ العادل، فلما ظهر لهم قوة سنده منها صححوه أو حسنوه، وما كان غير ذلك ضعفه أو كذبوه، ولم يحملهم محبة المني على تصحيح الرواية، ولا مجرد كون المتن موضعاً للظن والتقد، على الحكم على سنده بالوضع، بل فصلوا بين قد المتون وقد الاسانيد، فبني بهذا أناس وبذاك آخرون، ويقبل من جمع بينهما، فجمعوا لنا كل ماروي وقيل فينا، سواء كان لنا أو علينا، فأما المفسرون فمنهم من لا هم له إلا نقل ما رآه في كتب من قبله من غير بحث ولا نقد، ولا يميز بين ما يصح وما لا يصح لأجل تقدمه ويان الحق، ومن هذا الباب قتلهم لما روي عن عثمان. ومن كان همه الثقل فقط لا يخطر بباله ما يشبه قتله في نفوس القارئ ولا يحفل بذلك

﴿ اختلاج الاعضاء ﴾

(س ١٠) ومنه : ذكر الخوارزمي في كتاب (مفيد العلوم ومفيد المهموم) باباً لاختلاج الاعضاء جميعها وقال بأنه إذا اختلاج عضو كذا يحصل من الخبز كذا وإذا اختلاج عضو كذا يحصل من الشر كذا وهكذا إلى آخر الاعضاء ما بين خير وشر فهل لهذا الاختلاج من حكم وأصل وإذا قيل بأنه لأصل له تقول قد وجدنا غالب ما ذكره الخوارزمي في باب الاختلاج عند التجارب صحيحاً فهل ذلك من الأسباب العادية أم كيف ؟ أفيدونا

(ج) مسألة اختلاج الاعضاء وكونها سبباً للخير والشر ليست دينية ولا عقلية وأما التجربة فلا يثبت بها مثل هذا إلا بالاستقراء المطرد وأنتم تفنون ذلك بقولكم انكم وجدتم غالب ما ذكره الخوارزمي في باب الاختلاج صحيحاً، وهذا اثبات لعدم صحة مقابل الغالب. ولا يكفي في الاستقراء تجربة واحد إذ يتفق أن يحدث له بعد الاختلاج ما لا يحدث لغيره، وما يدريكم لعل غيركم رأي أكثر ما يقوله أهل هذا الزعم أو كله غير صحيح. ها أنا ذا رأيت في صفري أرجوزة في دلالة اختلاج أعضاء البدن علق بذهني آيات منها طالما خطرت في بالي عند الاختلاج فظهر لي كذب الناظم. منها

وجفته الاعلى يرى ما يؤثر وفي شماله بسكاه يكثر

وجفته الاسفل محبة الجسد وفي شماله بسكاه لا يجسد

(التار. ج ٤م ١٦) استحلال حكم المحاكم المخالف للشرع ٢٦١

على أن رؤية ما يؤثر أو انبكا به الاختلاج قد يكون كثيراً أو يقع نادراً ولا صلة
بين الاختلاج بسببية ولا علية . وصفوة القول في الجواب أن هذه المسألة وهمية
ومن ظهر له صدق شيء مما قيل كان واحماً ، وكثيراً ما يؤثر الاعتقاد في الإنسان تأثيراً
يكون سبباً في حدوث ما يستقده . فإذا اعتقد عقب اختلاج جفنه الايسر أنه لابد أن
يحدث له ما يكره لا يلبث أن يبكي مما لا يبكي لولا وهمه هذا . وكثيراً ما يرى الإنسان
أمراً حدث عقب أمر فيتوهم أنه سبب له وما هو في الحقيقة بسبب طبيعي ، ومن
نشأ التهاؤم والتطير ، ولذلك جعل علماء المنطق القضية الشرطية قسمين حقيقية
واقافية فالحقيقية ما كان فيها المقدم سبباً وعلة للتالي مثل : أن كانت الشمس طالعة
فالتهار موجود . والاتقافية مثل قولهم : أن كان الإنسان ناطقاً فالخمار ناهق . ومن
البدهي أن نطق الإنسان ليس سبباً لتريق الخمار . فليكن أن تدبروا ذلك

﴿ استحلال حكم المحاكم المخالف للشرع والمانع من الحكم بالشرع ﴾

(س ١١ و ١٢) ومنه : ما حكم المستحل لحكم المحاكم المخالفة للشرع المنزل وذلك كحكم
مصر الأهلية وهل من مانع من رجوع جميع محاكم الحكومات الإسلامية للحكم بالشريعة
الخلفية وإقامة الحدود خصوصاً الحكومة المصرية وإذا لم تتمكن الحكومة المصرية مثلاً
من إقامة الحدود وغيرها من الأحكام الشرعية المعطلة لأسباب ظاهرية أو وهمية أقلاً
يمكنها وهي حكومة إسلامية رسمياً أن تمنع ولو أربعة أمور فقط وأن تمكن قضاياها
في قوانينها من إيجاب إلى سلب لأنها من أكبر أمهات فساد الأحوال وضياع الأموال
في هذا القطر الإسلامي ألا وهي (الزنا والربا والخمر والقمار)

(ج) الأحكام الشرعية منها ما هو قطعي الثبوت والدلالة كالحدود الثابتة بنص
القرآن وفي معناها كل ما هو مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة فمن استحلال حراماً
من هذا النوع كان كافراً ، ولا يمدح بجهله إلا من كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ
بمسبداً عن المسلمين منفرداً عنهم . وما كان غير قطعي لا يكفر مستحله إلا
إذا ثبت عنده وكان غير متأول في استحلاله وإنما يكفر جاحد هذا النوع بخو
استحلال حرامه لأنه يكون مكذباً للشرع وأداله ، فمن استحلال حكم المحكمة
المخالف للشرع المنزل أي في القرآن يكفر إذا كانت الآية التي خالفها الحكم قطعية
الدلالة أي نصاً لا يحتمل التأويل ، ومثله ما إذا كانت دلالتها ظنية وكان المستحل
يعتقد أن ذلك هو المراد منها ، وأما إذا اعتقد أن ما خالفه الحكم من ظاهرها ليس

٢٦٢ أسباب ترك الحكم بالشريعة الإسلامية (المنار-ج ٤ م ١٦)

هو المراد منها فلا يكفر ، قال الكفر يناط بتكذيب القرآن أو استحلال مخالفته، فمن خالف غير مكذب ولا مستحل ولو لما ترجع عنده أنه حكم الله من غير قطع كان عاصيا يجب عليه التوبة والصلح الصالح الذي يرجي أن يكون كفارة لذنبه ، فإن أصر بجنح أن يحيط به خطيئته ويرين عصيانه على قلبه فيكون من الخطاطين، وأما مخالفة الناس أو الحاكم لا راء الفقهاء والاجتهادية فالامر فيه أهون والعبرة باعتقاد المخالف فإن كان يعتقد أنه من شرع الله كان عاصيا

وأما مسأله الحكم بالشرع فأئمة اليمين الزيدية لا يحكمون إلا بفقهاء الزيدية وأهل نجد لا يحكمون إلا بفقهاء الحنابلة. ولكن ترك الحكم بالشرع في الجنايات وبعض القضايا المدنية طرأ على البلاد الإسلامية التي قلدت المدنية الأوروبية وإنما يسأل السائل عنها، وأنا أردنا أن تبسرح جواب هذا السؤال شرحا تاما لا يتم لنا ذلك إلا بتأليف كتاب يكون من أبوابه باب استبداد ملوك المسلمين وأمرائهم بالأحكام وأسباب ذلك - وباب خضوع الأمة لأحكامهم وأسبابه التي سهلت عليها قبول أحكامهم المخالفة للشرع - وباب فقه المسلمين وما خذه ، وكون الفقيه عند سلف المسلمين هو المجتهد وأسباب ترك الاجتهاد ومقتضاه فقد الفقهاء العارفين بأحكام الشرع معرفة صحيحة أي بالليل ، وسبب امتلاء كتب الفقه بالخلاف والاضطراب في تصحيح الأقوال المتقولة عن أئمة الفقهاء ، وسبب جعل أقوالهم أصولا للدين يستبسط منها المقلدون الذين ليسوا أهلا للاستنباط، وسبب ما فيها من التشديد وسوء التأليف والتعقيد اللفظي والمضوي وغير ذلك من الأمور التي جعلت فهمها واستخراج الحكم الصحيح منها عسرا - وباب ما حدث للناس من شؤون المعاش والاجتماع والفنون والاحوال والمعدات والعرف التي تربت عليها قضايا كثيرة لانص عليها في أصل الشريعة ولا تقبل الأمة ولا حكوماتها أن يكون فيها مجتهدون يضعون لها أحكاما تتفق مع الأصول المقررة - وباب تغلب الأفرنج على المسلمين واستيلائهم على أكثر بلادهم استيلاء رسميا تاما ووضعهم الباقي تحت نفوذهم واضطرارهم حكماء إلى الخضوع لهم فيما يريدونه منهم - ثم ضعف العلم والدين في الحاكمين والمحكومين وانتانهم بتقليد الأفرنج في قوانينهم واستخراج الجواب من مجموع تلك الأبواب

فإذا تأمل السائل عناوين هذه الأبواب ولمح بعض ما يدخل فيها من المسائل علم أن ترك الحكم بالشريعة له أسباب كثيرة أهمها الأكبر على الملوك والأمراء والعلماء ، وسببها الأكبر جهل الأمة وتركها لحقوقها بفش رؤساء الدين والدنيا لها ليقسني لهم استخداما واستغلالا، فتي أرادت الأمة أن تحكم بشريعتها التي تؤمن بها حكمت بها

دون غيرها لان ارادة الامة لا ترد . ولكن متى تريد ؟ ان من لا وجود له لا حياته ، ومن لا حياة له لا ارادة له ، فالمسلمون الآن ليسوا أمة قضايتهم بالاعمال الارادية التي هي من شأن الامم الحية ، وانما هم أفراد متفرقون « نحبهم جميعاً وقلوبهم شتى » لهذا كنا نقول منذ انشأنا المنار : ان الواجب قبل كل شيء هو تكوين الامة .

بل أقول ان حكم محاكم البلاد الاسلامية بالعقاب على الزنا والسكر والقمار وامتاعها من الحكم بالرب لا يتوقف على جمع كلمة الامة الاسلامية ومطالبتها بذلك بلسان القال والحال بل يمكن بما هو دون ذلك ، أما في البلاد الصغرى فلو طلب ذلك اكثر المبعوثين لكان قانوناً نافذاً ولكن كان اكثر المبعوثين ممن لا يرى ذلك والذنب على الامة التي تتعجب من لا تتق بدينه . وأما في مصر فلو اتدب علماء مصر للمطالبة بذلك يتبعهم السواد الاعظم من المسلمين ولا يبقى للحكومة مندوحة من اجابتهم متى قاموا يطالبونها مع علمهم في كل مكان ، ولكن النفوس ماتت فلا يتجرأ أحد على طلب شيء باسم الدين . نعم ان الحكومة المصرية لا تقدر على منع الاجانب من بيع الخمر وشرائها ، ولا بنائها الاجانب من فتح مواخير الزنا ، ولا مصارفهم من الدين بالرب ، ولا المحكمة المختلطة من الحكم به ، ومن ذا الذي يطالبها بذلك وهي تقصر في تنفيذ مواد القانون المصري التي رخصت للتشديد في أمر الفسق والقمار لان الكثيرين من رجال القانون يحبون التساهل في ذلك ، بل الامر أعظم من ذلك . وكأن السائل لا يعرف من أمر بلاده شيئاً ، والا فسؤاله على غير ظاهره

واذا أراد العبرة بمسألة من المسائل المتعلقة بصعوبة الفقه الاسلامي وجود التقليد اللذين أشرنا اليهما فليقرأ الرسالة الآتية وتعليقنا عليها . ولو كان ممن يقرأ المنار من أول صدوره لما احتاج الى السؤال عن مثل هذا فما من مسألة من المسائل التي يتوقف عليها فهم جواب هذا السؤال بالتفصيل الا قد كتبنا فيها مراراً ، ولكن الناس اتخذوا رؤساء جهالاً مفسدين فصار السواد الاعظم من المسلمين في حيرة بين ألوف من دعاة الفتنة باسم المدنية أو الوطنية أو التقاليد الخرافية ، وما عساه يوجد من داع الى الهدى ينفر الناس عنه المضلون بالكذب والبهتان ، ويمارضونه باغراء بعض المناقنين بمثل دعوته كالذين اتخذوا مسجد الضرار ، فالنتيجة لهذه المقدمات انه لا طمع في الحكم بالشريعة الا بتكوين أمة اسلامية تنصب لنفسها حكومة اسلامية ، وكما بينا الوسيلة لهذا التكوين وجاهدنا الذين لا يزالون يمزقون شمل المسلمين ويحاولون تكوين أمم منهم جامعتها الوطن أو لغة غير لغة الاسلام ، كاحداث الوطنية بمصر والاتحاديين في المملكة الصغرى

٢٦٤ الإذن السلطاني بالحكم بغير المذهب الحنفي (المنار - ج ٤ ص ١٦٤)

﴿ إذن سلطاني عن فتوى شيخ الاسلام بالحكم بغير المذهب الحنفي ﴾
أو

أو امر مهمة في إصلاح القضاء الشرعي (*)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

لا يخفى أن محاسن الشريعة المحمدية يسرها وسماحتها ومشياها مع المصالح في كل شؤونها، ولذا كان من أوائل أصولها ودعائم قواعدها أن لا ضرر ولا ضرار، واتساع الأمر إذا ضاق، ورفع الحرج والعسر، ومحو ذلك من قوانينها المقررة، ونوابيسها المحررة، فاليسر ورفع العسر لازم من لوازمها وخاصة من خصائصها، كما أن من مزاياها وفرة المآخذ لأحكامها، وتنوع المدارك لفروعها، فقد فتح بفضل ذلك أبواب لخارج لولاها لضائق الصدور

وقد رحم الله سبحانه - وله الحمد - هذه الأمة بكثرة مجتهديها وانتشار فقهه أتمتها وتلقي ذلك خلفاً عن سلف حتى سهل الاتقان بعلومهم وفروع أصولهم، والاستمداد من مدوناتهم وفتاويهم، وحق أصبح أسلوب التفريع في كتب الفقه والفتاوي خير رائد لتعلم الحكم والقضاء وتوليد الفروع من الأصول، وتعرف الاشياء والنظائر

أقول كتب الفقه وأعني بها كتب عامة الأئمة المجتهدين وأصحابهم وأتباعهم وضوان الله عليهم فهي التي تجلّ فيها يسر الدين ورحمته وكاد أن لا تقع نازلة إلا ويجد المتقّب لهم كلاماً في أمرها، هذا إذا نظر إلى التوازل من الوجهة الفقهية وأما إذا نظر إليها من الوجهة الأصولية فلا ريب أن آيات الأحكام المنزلة، وأحاديثها المصححة والمحسنة كافية وافية كلها بمنطوقها ومفهومها، عامة لسكل ما جدد ويجدد

من هنا كان الخلاف رحمة أي اختلاف المآخذ وتنوع وجوه المدارك وتعدد مناحي المصالح، إذ بذلك صار يتسنى تعرف الأقوى فالأقوى من الأقوال، والإصلاح فالإصلاح من الاقتضية لمراعاة الأحوال، وارتفع الحرج من التحريج على الأفكار

(*) نشر هذه الرسالة بهذا العنوان في مجلة المقبس الشهيرة سديتنا علامة النام الشيخ جمال الدين القاسمي قبل مصر الآن، ودغب البنا أن تنشرها في المنار لزيادة الفائدة

(المنار - ج ٤، ص ١٦٦) فسخ نكاح من يغيب غيبة منقطعة على زوجته ٢٦٥

واستبان الاحق بالقبول، ولم يبق الا تطبيق العلم على العمل
ومن المعلوم ان كثيرا من مسائل القضاء الشرعية كمسألة فسخ عقد من يغيبون
غيبة منقطعة انما يتشبه القضاء بها على بعض المذاهب دون بعض، فكم من قضية
لا يفسر القضاء بها الآن على مذهب النائب الشرعي الحنفي لأنحصار قضائه في مذهبه
الذي أنيب للحكم به؟ وأما على غير مذهبه فيمكن القضاء بها الا ان أمر تنفيذ القضاء
بها موقوف على توسيع الاذن للنائب الحنفي بأن يولي القضاء لمن يقضي تلك النازلة
على مذهبه بمن يراه أهلا للقضاء والحكم، فاذا قضى هذا فقد النائب الاصلى قضاءه
فينفذ حينئذ.

وأما الوقائع لهذه القضية التي سهل العمل بها الآن وكان مغلقاً دونها ابواب
التفكير فلا تحصى أيضاً فيعلم الناس ان من الرجال من يغيب عن زوجته غيبة ينقطع
بها خبره أو يكون لامال له حاضر يتفق عليها منه أو يسر بتفقيها المعروفة فيفر من
وجهها ويتعذر الاتفاق عليها حينئذ لتفقد مال له تماش به أو تراش، فكيف اخرج
لهذه البائسة ببقى على هذه الحالة التي سكرات الموت أهون منها أم ترجع الى ما عسى
ان يكون لها في الشرع الانور فرج ومخرج؟ ... لا جرم ان لها فرجاً ومخرجاً
والدين ليس بالجافي وان ضاق بها مذهب فقد يتسع لها مذاهب، وأقوال الأئمة اشتملت
على كثير مما فيه سعة ورحمة

انا لأحصي مذاكراتي مع قضاة دمشق وسواها لحل هذه المعضلة، وإزاحة
هذه المشكلة، بل كثيراً ما قاحت بها مبعوثي سورية وغيرها ممن رغبت اليهم في اقتراح
توسيع المجلة بأبواب آخر لاسيا في بابي النكاح والوقف، بل كنت مرة في ذلك شقيق
أحد الصدور العظام لا قدم دمشق، كل ذلك لما يحمله قلبي من هم تلك النازلة وما يشغل
فكري على المدى من تلمس المخرج لها.

ما اتفق اتني تجولت في ضواحي دمشق وسرا كز اقصيتها الا وشكا لي خيار
نوابها ومن نزلت بهم هذه المسألة ضيق صدورهم بمصاها، فكم يشكو آل الزوجة غيبة
الزوج في بلاد اميركا مثلاً واقطاع خبره وطول مدة غيبته واحماله اقامة وكيل عنه
يتفق على زوجته أو فقدان مال له يتفق منه عليها وعدم صبرها على ذلك لاسيا مع
قلة ذات يدها وقدر آلامها؟

أحضروا لي مرة امرأة بهذه الحالة مطلقة وذكروا أنه صار لزوجها بضع سنين في

٢٩٩ اذن السلطان والفتوى بالحكم بمذهب الشافعي (المار - ج ٤ م ١٦)

أميركا ولا كتاب منه ولا خبر، ولا حوالة بحال، ولا صلة بحال، ولا أهل له ولا وكيل، وأخذوا يكون على نضوب ماء حسنها، وقرب الزهادة فيها، ووكن مهرها، ووجودها بين أنرابها كالمعلقة، لا مزوجة ولا مطلقة، وتجرع مراوة القراق، وهموم تسيل الدم من المآقي، وأنهم كانوا كلما اتجموا وجهاً لحل عقدها لا يجدون، وكان يستدروهم الثواب بأن فسخ هذا التكاح سدت دونه الابواب، حتى يصدر الأمر من المشيخة الاسلامية بالعمل على فسخه، وابطاله ونسخه

أما الآن فقل للتواب والقضاة في عامة المراكز والجهات قد صدر الأمر تلو الأمر من مقام المشيخة الجليلة مؤيداً بالارادة السنية بالقيام بفسخ هذا التكاح. واليك ماأذنت به المشيخة الاسلامية الجليلة لعام ١٢٩٣ وأرسلت أمرها بذلك للولايات ليحفظ في سجلات محاكمها الشرعية معرباً عن الاصل بالتركية (١) :

عدد (نمر) ٢٩٩

« ورد من قبل علماء لواء السليمانية (كتاب يستفتون فيه) عما اذا كان الحكم المالي الناص بأن للقاضي الحنفي ان يأمر وفقاً للمذهب الشافعي بفسخ عقد من يسيون غية منقطعة وتزويج زوجاتهم من غيرهم والمرسل (٢) سنة ١٢٧٢ جواباً على ماورد من متصرفية الموصل لا يزال الى اليوم مستمراً أم لا ؟ ويرجون في كتابهم بعد الآن تسين نواب مالين بالمذهبين لينظر في الادعوي الواقعة وتفصل على المذهب الشافعي فيما اذا كان الطرفان شافعين أو على المذهب الحنفي فيما اذا كان الشخصان حنفيين أو احدهما فقط حنفياً يباعثان كثيرين من أهالي السليمانية وكركوك وقرى سنجار واريل شافسيون كما ان ولاية بغداد وأهل المغرب يمتدبون بالمذهب المالكي وكذلك معظم أهل نجد حنابلة وقد حول كتابهم واستفتاؤهم الى دار الفتوى (وأجيب عنه) بأنه لما كان القضاة الكرام في زماننا مأمورين بأن يحكموا على المذهب الحنفي وأنهم ممنوعون من تنفيذ حكم خلاف مذهبهم وان قضاء قاض على خلاف وأيه فيما هو مجتهد فيه لا ينفذ على القول الملقى به كان جعل النائب مأذوناً له بأن يحكم بأقوال فية المذاهب مخالفاً للقول الملقى به ومؤدياً لتشويش أمور العباد . غير ان الكتب الفقهية المعتبرة صرحت بأنه يصح شرعاً تفويض ذلك الى رجل شافعي ليحكم فيها على المذهب الشافعي لذلك وجب في المسائل المختلف فيها كالطلاق والتكاح اذا كان

(١) النار : أي مترجماً بالعربية عن الاصل الذي هو بالتركية (٢) المرسل صفة للحكم مطبوعة ويضم منه ان أهل الموصل كانوا استأذنوا من المشيخة الاسلامية ان يحكم بينهم بمذهب الشافعي فأذنت لهم

(الناشر - ج ٤ م ١٦) اذن القاضي الحنفي بالحكم بغير مذهبه ٢٦٧

التداعيان شافعين ان ينتخب المفتي الشافعي أو من كان أعلم وأفقه علماء البلدة وكان معروفاً بالعقل وموصوفاً بالدين والاستقامة ويفوض اليه ويطلب منه الحكم ثم يقوم بتنفيذ القاضي الحنفي وان يجري على هذا الوجه أيضاً في المالكي والحنفلي . ولما كان يفهم من مال مذكرة (?) انه يجب على القضاة الشرعيين المعينين في تلك الأنحاء ان يستحصلوا في ذلك اذنًا من قبل مستجمع الشرف ومالجب الحلافة وكان ذلك أوفق لاصلاحه فقد استؤذن من حضرة ظل الله في الارض ان تجري المعاملات المذكورة بموجب الفتوى المقدمة فصدرت ارادته التي من شأنها الاصابة آذنة بذلك ، وقد سطرنا لكم هذا الرقيم لتهتموا به الان بأن تعملوا بمنطوقه الجليل عنكم .

في ١٠ صفر سنة ١٢٩٣ وفي ٢٣ شباط ١٢٩١ شيخ الاسلام

حسن فهمي

واليك صورة الفتويين الجليلتين من جانب المشيخة الاسلامية لهذا العهد تميزاً للفتوى المتقدمة ارسلنا لقضاء المدينة المنورة غيب مراسلته لها بذلك :

عدد « نومرو » ٤٧

جواب الرسالة البرقية المؤرخة في ٢٥ نيسان سنة ١٣٢٨ :

يفهم من مؤدى التحريرات القديمة المتضمنة فسخ النكاح والمؤرخة في ١٠ صفر سنة ٩٣ وذات العدد التاسع والتسعين بعد المائتين ان للقاضي الحنفي الحق شرعاً ان يعطي اذنًا للاشخاص المسطرين ضمنها بأن يحكموا وفقاً للمذاهب الاخرى ، وقد بودر بإشعار الكيفية الى جانب فضيلتكم مع نص دار الفتوى في ٩ جمادى الاخرى سنة ١٣٣٠ وفي ٣٠ مايس سنة ١٣٢٨

شيخ الاسلام عبد الرحمن نسيب

عدد « نومرو » ٩١

لما كان اشهر بمحررات جوابية مؤرخة في ٩ جمادى الاخرى سنة ١٣٣٠ وذات العدد السابع والاربعين بأن للقاضي الحنفي الحق شرعاً ان يعطي اذنًا للاشخاص المسطرين ضمنها بأن يحكموا وفقاً للمذاهب الاخرى كما يفهم من مؤدى التحريرات القديمة المتضمنة فسخ النكاح والمؤرخة في ١٠ صفر سنة ١٢٩٣ وذات العدد التاسع والتسعين بعد المائتين أرسل لكم ذلك مطوياً مع رسالة برقية مقدمة بامضاء السيد محمد نحتوي بعض الجمل في ذلك الباب . في ٢٩ رمضان سنة ١٣٣٠ وفي ٢٩ أغسطس سنة ٣٢٨ شيخ الاسلام محمد جمال الدين

٣٦٨ فسخ نكاح المسر بالنفقة والغائب المتطعم (المنار - ج ٤٦)

وبعد فإن من يتدبر هذه الفتاوي الجليلة يعلم أنه إذا عمل بها قضاتنا ونوابنا حينما تمس الحاجة إليها فإنها تزاح بها آصار وغموم لاسيما في بعض مسائل الزوجية التي لا يقضى بها على مذهب الحنفية ، ويسهل الحكم بها على المذاهب الأخر .
ومن الصور التي يفسخ بها النكاح على غير مذهب الحنفية اعسار الزوج بالنفقة أو اقطاع خبره ولا مال له ففي صورتين لها فسخ النكاح ففي المنهاج وحواشيه (من كتب الشافعية) ان من أعسر بأقل نفقة أو كسوة أو مسكن ولم يصبر فلها الفسخ ان ثبت اعساره عند قاض بإقراره أو يئنه وكذا إذا اقطع خبره ولا مال له حاضر فلها الفسخ كما في كتاب النفقات . وفي الاقناع وشرحه (من كتب الحنابلة) أنه متى تعذر الاتفاق على الزوجة بأن لم يكن للزوج مال ولا نقد ولا عرض ولا عقار فلها الفسخ لتعذر الاتفاق عليها من ماله كحال الاعسار . وفي بداية المجتهد للإمام ابن رشد (من أئمة المالكية) أمثاله : وأما الاعسار بالنفقة فقال مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد وجماعة يفرق بينهما .

وكذلك يعتبر عند الحنابلة الشروط التي تحصل عند العقد وهي ما يقتضيه العقد أو تنفع به المرأة فكله لازم للزوج بمعنى ثبوت الخيار لها بعدهم وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « مقاطع الحقوق عند الشروط » وتفاصيل الفروع في المطولات .
لهذا كان من الواجب الحتم على نواب المراكز والألوية والأقضية ان يحتفظوا بهذه الأوامر الشرعية والفتاوي الجليلة في باب الزوجية وليقيدوها في سجلاتهم وليحافظوا عليها وليحفظوها لحاكمهم ، وليقوموا بها في كل دعوى أقيمت على هذه الحال ، ولينفذوا حكمها بما أمر به مشايخ الإسلام الاعلام ، بتفويض ذلك الى من يقضي بها ثم ينفذون الحكم في الحال ، ويرحموا من تنزل بهم هذه النازلة من البائسات ، وليوفوا بما عهد إليهم من ذلك لاسيما وقد صدرت به الإرادة السنية التي طاعتها في الحق من الواجبات ، ومن خالف من القضاة بعد وضوح الحجة ، فقد قامت عليه الحجة ، والله حسيبه ، وعليه حسابه . أهـ

﴿ المنار ﴾

ان حل المشيخة الإسلامية لهذا المشكل بهذه الصورة حسن يحصل به المقصود ويكفي للخروج من الحرج ، وبه تفك قيود الحاكم الشرعية في القطر المصري وأكثر أمه شافية فالحكمة ، بل يجوز لمن يسمون حنفية تمألاً لا بهم أن يطلبوا الحكم

(النار-ج ١٦٤) القاضي المجتهد والقاضي المتأد. الاحكام في المحاكم الشرعية ٢٦٩

بمذهب الشافعي أو غيره فيها اذا احتاجوا الى ذلك في مثل الواقعة التي أشار اليها ناشر هذه الاوامر وفي غيرها من الوقائع، والعامي لا مذهب له الا مذهب مفتيه والحكم يرفع الخلاف وكان يمكن أن يحل شيخ الاسلام حسن فهمي اقدي وغيره المشكلة بغير ما حلها به ولكنه أراد التفصي من الاذن لقضاة الترك الحنفية بالحكم بمذهب الشافعي أو غيره لجهلهم بهذه المذاهب ولئلا يضطرب أمر القضاء بتوسيع مجال الاحكام فيه وتناوح أهواء القضاة ان أذن لهم بالحكم بما يرونه الاصلح من هذه المذاهب في كل واقعة، ولا يمكن جعل الاذن خاصا بمسألة أو مسألتين كفسخ النكاح، ولا تحب حكومة الآستانة أن تولي على كل بلاد قضاء من أهل المذهب الذي عليه جميع أهلها أو أكثرهم لان من سياستها جذب الناس الى مذهب الدولة - أراد الشيخ التفصي من ذلك وتعليل أمر القضاة بالحكم بالمذهب الحنفي وعدم تنفيذ غيره فلهذا أولا بقوله « وان قضاء قاض على خلاف رأيه فيها هو مجتهد فيه لا ينفذ على القول المنفي به » فكان هذا تعليلا في غير محله لان القاضي المجتهد غير موجود عندهم فان كان موجوداً وجب أن يولي على أن يحكم باجتهاده وحينئذ لا ينفذ ما يحكم به على خلاف رأيه وان وافق المذهب الحنفي، فالحق انه لا فرق في القضاة المقلدين الذين ليس لهم رأي في المسائل بين حنفي وشافعي ومسألة التنفيذ تابعة للسلطة فكل من عينه السلطان القادر على التنفيذ ينفذ حكمه مهما كان المذهب الذي أمره بالحكم به، وليست المسألة تبعية وقد كان الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده رحمه الله تعالى طاف على المحاكم الشرعية مفتشاً لها باذن الحكومة عقب توليته افتاء الديار المصرية وكتب تقريراً ضافياً في طريقة اصلاحها اقترح فيه عدم حصر القضاء في الحنفية توسعة على الامة، واقترح أيضاً أن تؤلف لجنة من العلماء لاستخراج كتاب في أحكام المعاملات الشرعية ينطبق على مصالح الناس في هذا العصر ولا سيما الاحكام التي هي من خصائص المحاكم الشرعية، ونهجن لا يوضح المقام الذي تكلم فيه نذكر عبارته، ثم ما أبدتها به في مقدمتنا لذلك التقرير عند طبعه، أما عبارته فهذا نصها :

﴿ الاحكام ﴾

« ما عليه العمل من أقوال العلماء في الاحكام الشرعية مذكور في الكتب مخلوطا بالخلاف والبحث وطرق الترجيح ومن رفت اليه واقعة شرعية قد يصب عليه الحكم فيها الا بعد مراجعته بعض المؤلفات الطويلة وربما احتاج الى مراجعة عدة

٢٧٠ اقتراح الحكم بغير مذهب الخفية (المنار - ج ١٦ م ٤)

منها في أبواب مختلفة وكثير من القضاة لا طاقة لهم باستخراج الأحكام من هذه المطولات وفي الحق أن ذلك غير ميسور إلا للقليل ممن يصح توليته القضاء اللهم إلا بعد إصلاح طريقة تعليم الفقه في الجامع الأزهر وإعادتها إلى ما كان عليه السلف الصالح وذلك أمر بعيد المنال الآن. نعم يجب أن يكون القاضي مقتدرا على البحث والمراجعة في المشكلات أما في كل حكم فذلك من العسر عكان وقد كثرت الخطأ في أحكام الأوقاف والطلاق والمهور والوصايا ونحو ذلك لهذا السبب

«ثم إنه توجد شؤون للمسلمين تنفي الضرورة بالنظر فيها ويان الأحكام التي ترفع الضرر وتقرر العدل ولا تخالف الشرع بل هي من قوامه كاحكام الغائب والمفقود الذي ترك مالا وهل يمكن إقامة وصي يخاصم له ويحفظ ماله ويدفع الخصوم عنه وتنفذ الأحكام عليه بالنيابة عنه؟ وهي من المسائل الخلافية في المذاهب والوقائع فيها كثيرة ورجال المحاكم فيها مضطربون، وكالزوجة يتركها زوجها بلا منفق أو يسيب عنها الفية الطويلة وتقطع أخباره أو يكون معروف المقر ولا أمل في الوصول إليه لو حكم عليه بالنفقة، أو كان من المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو السجن لمدة طويلة وتخشى على نفسها الفتنة أو لا تجد ما تتفق منه ولا من تستدين منه على حساب الزوج، ومثلها التي يكون زوجها حاضرا ولكنه لا يتفق عليها وهي مضطرة لما تتفق منه، وكذلك التي يضارها زوجها في العشرة - فجميع ذلك مما عمت به البلوى وكثرت فيه الشكوى من جميع أنحاء البلاد، وكثير من النساء يحسن اقتناها أو اضطارا للقوت لأنهن لم يجدن السبيل إلى دفع الضرورة أو التخلص من الفتنة في المحاكم الشرعية على حالتها التي هي عليها الآن. أليس من الواجب أن قزح إلى الشريعة الإسلامية المطهرة لنجد فيها الوسيلة إلى وقاية الأعراض والانفس مع ان المحافظة عليهما من أهم مقاصد الدين الإسلامي والشريعة السمحة ولا لعدم في نصوصها وسيلة إلى أهم ما جاءت له

«كل ذلك يجب أن يوضع بين يدي لجنة من العلماء ليستخرجوا من الأحكام الشرعية ما فيه شفاء لعل الأمة في جميع أبواب المعاملات خصوصا مالا يمكن النظر فيه لغير المحاكم الشرعية من الأحوال الشخصية والأوقاف ويكون ما يستخرجونه كتابا شاملا لكل ما تمس إليه الحاجة في تلك الأبواب ويضم إلى ما يستخلص في أبواب المرافعات الشرعية ويصدر الأمر بأن يكون عمل القضاة عليه فإذا أغض عليهم أمر راجعوا فيه من يكون في وظيفة افتاء الحفانية أو الديار المصرية وعليه أن ينظر فيه بنفسه أو مع لجنة العلماء على حسب الحاجة اهـ

(المنار - ج ٤م ١٦) كيف السبيل الى الحكم بالشرعية ٢٧١

(المنار) ليعلم القارئ أن هذا الاقتراح لم يقبل ولم تعمل به الحكومة المصرية على شدة الحاجة اليه لا لاقامة العدل فقط بل لحفظ الدين أيضا ، وكان من سبب ذلك جهود قاضي مصر الذي يحبي من الاستانة ونصبه وجهود سائر القضاة والعلماء وعدم اهتمامهم ، ولو أنهم اجتمعوا وألفوا الكتاب الذي اقترحه الاستاذ الامام وطلبوا الحكومة بتنفيذه لفعلت . فهذا الجهد والاهمال من العلماء قد كان اكبر أسباب اقتباس الحكومتين العثمانية والمصرية للقوانين الاوربية ، واتسع التشريع الاوربي بمصر اكثر من الاستانة لان نفوذ العلماء فيها اضعف ، وعضائهم بشؤون الحكومة اقل

وعما جعل عقبة في طريق تنفيذ اقتراح الحقى زعمهم أن الحكم لا يجوز ألا يتخذ الا بمذهب السلطان مع ان السلطان أمر قضاء البلاد العثمانية بانابة من يحكم بميرمذهبه عند الحاجة وتنفيذ ما يحكمون به ، وانني عند طبع التقرير سنة ١٣١٧ ونشره كتبت له مقدمة بحثت فيها في هذه المسألة بحثا فقهيا أزلت فيها الشبهة ، ومهدت السبيل للعمل بالحنفية السليمة ، فقلت في بيان الامر الثالث من الامور الاصلاحية التي اشتمل عليها التقرير وأعدت نشرها هنا آتيا ما نصه :

(الامر الثالث) ان تؤلف لجنة من العلماء لاستخراج كتاب في أحكام المعاملات الشرعية ينطبق على مصالح الناس في هذا العصر لاسيما الاحكام التي هي من خصائص الحكم الشرعية يكون سهل العبارة لا خلاف فيه كما عملت الدولة العلية في مجلة الاحكام العدلية. ولا يكون هذا الكتاب وافيا بالقرص واقيا للمصالح الا اذا أخذت الاحكام من جميع المذاهب الاسلامية المقبولة ليكون اختلافهم رحمة للأمة . ولا يلزم من هذا التفتيق الذي يقول الجمهور بطلانه كما لا يخفى (٥). وقد أشير في صفحتي ٣٨ و ٤٠ من التقرير الى عدم التقيد بالمذهب الحنفي وتوهم بعض الناس ان هذا يمس حقوق مولانا الخليفة وان الاحكام بغير مذهب الحنفية لا تصح ولا تنفذ لهذا ونحجب عنه بأمور

(١) جاء في كتاب الاحكام السلطانية مانصه « فلو شرط المولى وهو حنفي أو شافعي على من ولاء القضاء ان لا يحكم الا بمذهب الشافعي أو أبي حنيفة فهذا على ضررين أحدهما ان يشترط ذلك عموما في جميع الاحكام فهذا شرط باطل سواء كان موافقا لمذهب المولى أو مخالفا له، وأما جهة الولاية فان لم يجعله شرطاً فيها وأخرجه

(٥) بينت في محاورات المصالح والتلذذ نقض قولهم بطلان التفتيق وكون مذهب الحنفية ملتقى من ثلاث مذاهب

خرج الأمر أو مخرج النهي وقال قد قلدتكم القضاء فاحكم بمذهب الشافعي رحمه الله على وجه الأمر أو لا تحكم بمذهب أبي حنيفة على وجه النهي كانت الولاية صحيحة والشرط فاسداً سواء تضمن أمراً أو نهياً ويجوز أن يحكم بما أداه إليه اجتهاده سواء وافق شرطه أو خالفه ويكون اشتراط المولى لذلك قدحاً فيه أن علم أنه اشترط ما لا يجوز ولا يكون قدحاً أن جهل ، لكن لا يصح مع الجهل أن يكون مولى لا والياً ، فإن أخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فقال قد قلدتكم القضاء على أن لا تحكم فيه إلا بمذهب الشافعي أو بقول أبي حنيفة كانت الولاية باطلة لانه عقدها على شرط فاسد وقال أهل المراق تصح الولاية ويطل الشرط « اه المراد منه

(٢) لا يبدل من مذهب الحنفية إلا في الأحكام التي لا تطبق على مصلحة الناس في هذا العصر إذا حكم فيها بمذهبهم وهذه حالة ضرورة أو حاجة تنزل منزلة الضرورة وبهذا الاعتبار تكون من مذهبهم لأن الحكم الذي تمس إليه الحاجة أو يضطر إليه يصير متفقاً عليه

(٣) أن مذهب الحنفية واسع متشعب جداً بمعنى أن فيه كثيراً من الأقوال في كل مسألة حتى قال كثير من فقهاء أنه لا يوجد قول لمجتهد في مسألة إلا وهو موجود في مذهبنا لأحد أئمتنا أو مشايخنا ولو ضيفاً ومن المقرر عندهم أيضاً أن القول الضعيف يقوى بأمر الإمام بالعمل به وقد ألفت لجنة من العلماء مجلة الأحكام العدلية وأخذوا فيها ببعض الأحكام التي لا تصح في مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنها صحت في مذهب غيره وقالوا إنها وافقت أقوالاً ضعيفة لعلماء الحنفية تقوّت بأمر السلطان ووجب الحكم بها . وإذا ألف علماء الأزهر الكتاب الذي اقترحه فضيلة مفتي الديار المصرية في هذا التقرير ولم يجدوا الوجهين الذين قبل هذا كافين لجواز الحكم بموجبه فيمكن طلب صدور الأمر به من السلطان أو نائبه إذا كان له هذا الحق ولا يمكن أن مولانا السلطان عبد الحميد أو سمو عزيز مصر الحالي يتوقفان في أمر رأي أكابر علماء الأزهر أن فيه صيانة مصالح المسلمين وحفظ حقوقهم اه

وأقول الآن أنه كان يمكنني بيان حل آخر لهذا الاشكال يصح شرعاً لا سياسة فتركة اتقاء فتن السياسة . وأما الحل الذي جرت عليه المشيخة الإسلامية وأذن به السلطان فتنفيذه في مصر أسهل من تنفيذه في سائر البلاد العثمانية لكثرة علماء الشافعية والمالكية هنا فالي مق هذا التواني والاممال الذي ينفر الناس من الشرع لظنهم أنه هو علة التضيق عليهم ويسمي ظنهم بالحكومة والمسيطرين عليها ؟

لو أفت علماء الأزهر اللجنة التي اقترحتها الأستاذ الإمام ووضعت الكتاب الذي أشار به وطلبت الحكومة المصرية من شيخ الإسلام في الآستانة الفتوى بالعمل ثم أذن السلطان الذي يعبر عنه بالإرادة السلطانية لكان هذا أرجى ما يرجى للإجابة ولتجربة الميالين إلى الإصلاح من علماء باب المشيخة في الآستانة وغيرهم على تعميم ذلك جرت بيني وبين شيخ الإسلام موسى كاظم أقدري مذاكرة في داره عندما كنت في الآستانة سنة ١٣١٨ تناسب ما نحن فيه، فقد أخبرني أنهم يشتغلون بوضع كتاب في الجنايات وغيرها لأجل محاكم العثمانيين (وكان العثمانيون صرحوا بأنهم لا يقبلون إلا الحكم بالشرع دون القوانين) قال شيخ الإسلام لكن لا بد من إنشاء محكمة تجارية - وأحسب أنه قال في الجديدة وفي صماء - لأن هناك بعض اليهود وهم لا يرضون بحكم الشرع لأنه لا يجيز شهادتهم. فقلت له إذا التزمتم مذهب الحنفية فيما ترضونه من الأحكام المدنية والشخصية والجزائية فإن كثيرا من المسلمين لا يسهل عليهم قبولها مختارين، وأما إذا اقتبستم من جميع كتب الشرع ولم تلتزموا مذهب واحد فإنه يسهل عليكم وضع كتاب موافق لمصلحة الناس لا يشكو منه مسلم ولا غير مسلم وشهادة غير المسلم تجدون لها حالا مرضيا في بعض الكتب المعتمدة، وأنا زعيم بأنه ما من مشكلة إلا ويوجد لها حل لكل العقول بهذا الشرط. فقال الشيخ وأنا أعتقد هذا ولكن من يستطيع اقناع مشايخ (الفتوى خانة) به؟ ألخ ولنا أن نقول أن من لم تقمعه الأقوال والأحاديث تقمعه الأحوال والحوادث رغم أنه

المبرة في هذه الحادثة

لولا مطالبة الجمهور من أهل السليمانية والموصل لحكومة الآستانة بما ذكر في فتوى شيخ الإسلام من الحكم بمذهب الشافعي الذين ينتمون إليه لما خرجت تلك الفتوى والإرادة السلطانية بالحكم بها، وكنت سمعت من والدي رحمه الله تعالى أن السلطان ولي على أهل السليمانية قاضيا شافيا لأنهم كتبوا إليه أنهم لا يقبلون قاضيا يحكم بغير مذهبهم الذي يدينون الله به. ولا أدري أكان ذلك على ظاهره كما بلغه أم هو تكبير لصدور الإرادة بفتوى شيخ الإسلام حسن فهمي أقدري كما هو شأن الناس في تكبير الأخبار عند ما يتناولونها من قطر إلى قطر؟

وكيفما كانت الحال فالعبرة التي يجب أن يفهمها عامة المسلمين من هذه الواقعة هي أن الجمهور إذا عرف كيف يطالب الحكومة بالإصلاح فإنها لا تجد لها مندوحة (العدد - ج ٤) (٣٥) (المجلد السادس عشر)

الاصلاح الاسلامي . عقباته وطريقته المثلى (النساء . س ٤)

٢٧٤

من اجابته الى طلبه - وان استمرار الحكم والعلماء على شيء واصرارهم على الجلود عليه باسم الشرع أو السياسة ليس برهانا قاطعا على كونه حيا لا مرد له ولا مصرف عنه - وانه يمكن تقوم العامة للخاصة كما يمكن العكس . ولكن آفة العامة الجاهل فهي لا تدري ماذا يجب ان تطلب من اصلاح أمرها ، وآفة الخاصة فساد الاخلاق فهو الذي يحول بينها وبين العمل بما تعلم من اصلاح أمر الأمة

الى الله أشكو مرض عامتنا وخاصتنا جميعا ، وعلاج هذا المرض أو الامراض بتكلم فيه الناس ، فيخطئون الخطأ بالصواب ، ويعز من يعرفه معرفة تفصيلية تامة ويعرف كيفية تنفيذه ، وهذا العارف الدزير يعز عليه ان يفرغ معرفته في قلب غيره ، لأن مسائل العلوم الاجتماعية يدعيها جميع الناس وقل ان يعرف حقيقتها منهم أحد يقولون التعليم ، ويقولون التربية ، ويقولون الجرائد والمجلات ، ويقولون الاحزاب والجمعيات ، وأكثرهم لا يعرف حق ذلك من باطله ، فنحن نرى فسادا كبيرا دخل على الأمة من قبل هذه الاشياء ، فالهبة بروح التربية والتعليم والصحة والاحزاب والجمعيات لا بصورها وأشكالها ، وهذه الروح لا تكون صالحة مصلحة الا اذا كان القائمون بهذه الاشياء صالحين مصلحين ، فهل من السهل ان تعرف الأمة من عصاه يوجد فيها من هؤلاء الرجال فتكمل أمر الإصلاح اليهم ؟ اني ذلك وعوامها جاهلون ، وخواصها يخافون من كل مصلح على جاههم الذي يستغلون به جهل العامة ، فينفرون وينفرون منه ، وينهون عنه ويشنون عنه ،

ليس هذا الموضوع بالذي يسع الاطناب في هذا البحث - والمغرور بجهله المركب الذي يحسبه علما لا يفيدته ايجاز ولا اطناب - وانما تريد ان تذكر المستعد للفهم والاعتبار بأن دون ما يشتهون من حكومة لهم تحكم بينهم بشريعتهم عقبات أمضا على المقترح جمود المتدينين ، وأهونها جمود المتفرجين ، لأن هؤلاء لا يزالون هم الأقلين ، واذا دام هذا الجلود فيكونون الاكثرين ، ويعم سلطان ما ينسخ به الشرع من القوانين ، ويتبع ذلك انحلال عقدة الدين ، فأما الوسيلة لحياة الاسلام وحفظ شرعه فهي واحدة لا تبدد فيها ، ولا يمكن الجمع بين الدين الحق والمدنية الصحيحة بدونها ، الا وهي المبادرة الى تربية طائفة عظيمة من خيار نابتة المسلمين ، ليكونوا دعاة ومرشدين ، يهضون بهذه الامم ، ويخرجون بها من هذه الغمة ، وهذا هو الذي نحاوله جماعة الدعوة والارشاد ، فعلى من كان على رأيها ان يتعاهدنا بالاسعاد والامداد ، (فستدكرون ما أقول لكم وافوض أمري الى الله ان الله بصير بالعباد)

(المار - ج ٤ م ١٦) لائحة الاصلاح لولاية بيروت ٢٧٥

لائحة الاصلاح لولاية بيروت

وهي اللائحة التي صدقت عليها وقررت السعي في اتقانها

« الجمعية العمومية الاصلاحية في بيروت »

المؤلفة من ستة وثمانين عضواً منتخبين انتخاباً قانونياً من قبل المجالس المليّة والرؤساء الروحيين
بجميع الطوائف في بيروت ليمثلوا طوائفهم وينوبوا عنها في تقرير الاصلاح اللازم لولايتهم .
وقد تم التصديق لهذه اللائحة وتفويض اتقانها الى لجنة الجمعية العمومية في الجلسة العامة الثالثة
المنعقدة في دار المجلس البلدي في يوم الجمعة الواقع في ٢٣ صفر سنة ١٣٣١ و ٣١ كانون الثاني
سنة ١٩١٢.

مادة أساسية - الحكومة العثمانية حكومة دستورية نيابية

(الادارة)

المادة الاولى - تقسم ادارة الولاية الى قسمين : القسم الاول هو المشتمل على
الاعمال المتعلقة بكيان السلطنة وشؤونها الاساسية وهي المسائل الخارجية والمسكرية
والجمارك والبوستان والتلفراف وسن القوانين ووضع المكوس .
والقسم الثاني هو المشتمل على الاعمال المحلية المتعلقة بشؤون الولاية الداخلية الخاصة
فكل ما يتعلق بالقسم الاول منوط بقريره واجراؤه بالحكومة المركزية
وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منوط بقريره بمجلس الولاية العمومي
(الوالي - حقوقه ووظائفه)

المادة الثانية - للوالي صفتان قانونيتان : الاولى تمثيل الحكومة المركزية وبهذه
الصفة يتولى اجراء جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الاول طبقاً لقرارات الحكومة المركزية
والثانية تمثيل حكومة الولاية التي يرأسها وبهذه الصفة يتولى تنفيذ جميع الاعمال
المتعلقة بالقسم الثاني طبقاً لقرارات المجلس العمومي . أما حقوق الوالي ووظائفه فهي :
أولاً - تنفيذ قرارات المجلس العمومي . ثانياً - الاعتراض على قرارات المجلس
العمومي على الشروط الآتية يبينها في باب « الوالي والمجلس العمومي » ثالثاً - الاطلاع
على لوائح المشاريع التي تعدها « لجنة المجلس العمومي » لابتداء ملحوظاته عليها قبل
تقديمها الى المجلس . رابعاً - تعيين المصرفين والقائمين والمديرين بمعد عرض أسماهم

على الحكومة المركزية وفقاً لنظام يضعه المجلس العمومي . خامساً - تعيين الطلاب المتخين الذين يمرض عليه لجنة الامتحان أسماءهم لاجل التوظيف . سادساً - دعوة المجلس العمومي في المبادعين لاجتماعه . ويمكنه دعوته لاجتماع فوق العادة بمصادقة لجنة المجلس أو « مجلس المستشارين »

(المجلس العمومي - حقوقه ووظائفه)

المادة الثالثة - يؤلف في الولاية مجلس عمومي من ثلاثين عضواً ينتخب نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين لمدة أربع سنوات وهم ينتخبون منهم رئيساً لهم بالاقتراع السري . (أما سائر الانتخابات العمومية فتبنى على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات)

أما حقوق المجلس العمومي ووظائفه فهي : أولاً - تقرير جميع أعمال الولاية الداخلية والمذاكرة في ما يمرض عليه من قبل الوالي أو لجنة المجلس أو عشرة من أعضائه . ثانياً - وضع الانظمة الداخلية بشرط أن لا تعس شؤون السلطنة الاساسية . ثالثاً - عقد القروض التي لا تتجاوز قيمتها نصف الواردات المختصة بالولاية . أما القروض التي تتجاوز هذا المبلغ فيلزم لها مصادقة الحكومة المركزية . رابعاً - اعطاء رخص لتأليف شركات مساهمة (آونيم) عثمانية للمشاريع العمومية النافعة للتجارة والصناعة والزراعة وسائر الشؤون العمرانية داخل الولاية على شرط أن لا تتضمن امتيازاً . أما المشاريع التي تتضمن امتيازاً فيجب مصادقة الحكومة المركزية عليها . ونحول هذه الشركات الشخصية المضمونة بمعنى أن يكون لها حق التملك . خامساً - تقرير الضمان الكسورية على المكوس المقررة . سادساً - تقرير رواتب موظفي ومستشاري الدوائر التي هي بادارة حكومة الولاية . سابعاً - حق استيضاح الوالي وطلب عزله . لا يتدخل المجلس العمومي في الشؤون السياسية العامة مطلقاً

(الوالي والمجلس العمومي)

المادة الرابعة - قرارات المجلس العمومي نافذة ما لم يترض عليها الوالي بمصادقة مجلس المستشارين خلال أسبوع من تاريخ تبليغه ايها فيعيد المجلس النظر في قراره واذا أصر عليه بأكثرية ثلثي الاصوات يكتسب القرار الصفة القانونية القطعية وعلى الوالي تنفيذه

(لجنة المجلس العمومي)

المادة الخامسة - ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع السري لجنة من أعضائه واحد

منهم من كل لواء واثنان من مركز الولاية لمدة سنة واحدة فتجتمع بإدارة مستشار المجلس العمومي

أما وظائف اللجنة فهي : أولاً - مراقبة تنفيذ قرارات المجلس . ثانياً - درس المشاريع اللازمة للولاية واعداد لوائحها . ثالثاً - تعيين مهندسين اختصاصيين للاستعانة بهم في أعمالها . رابعاً - حق الاعتراض على المتقدمين الذين تقدم اليها « لجنة الامتحان » اسماءهم قبل عرضها على الوالي . خامساً - دعوة المجلس العمومي لاجتماع فوق العادة باتفاق ثلثي اعضائها ومصادقة مستشار المجلس

(الموظفون - تعيينهم وعزلهم)

المادة السادسة - الوالي وحاكم الشرع في مركز الولاية والدقتردار وباشمدير الرسومات وباشمدير البوسطة والتعارف وقومندان الجندرمة وضباطها تعيينهم الحكومة المركزية على شرط معرفتهم اللغة العربية معرفة تامة ، ويستثنى من هذا الشرط والي الولاية لمدة خمس سنوات من تاريخ وضع مواد هذه اللائحة موضع الاجراء أما بقية الموظفين فينبغي ان يكونوا من أهالي البلاد ويجري تعيينهم على الوجه الآتي يانه :

تعيين الموظفين

يتمتع طالبو الوظيفة امام لجنة مؤانة من مستشار ورئيس الدائرة التي يطلبون الدخول فيها فتقدم لجنة الامتحان اسمي المتنازعين منهم الى لجنة المجلس العمومي وبعد مصادقتها يرضان على الوالي فيعين احدهما . ولدى تعيينه يبلغ الوالي اسمه للبطارة المنسوب اليها فيقيد في سجلها محافظة على حقوق ترقية وتفاعده . وأما رؤساء العدلية فيعينون وفقاً لنظام يضعه المجلس العمومي

عزل الموظفين

الموظفون المعينون من قبل الولاية عدا رؤساء العدلية تكف يدهم بناء على طلب المستشار ورئيس الدائرة المنسوبين اليها معاً . وأما رؤساء العدلية فتكف يدهم بناء على طلب المستشار ومصادقة مجلس المستشارين . وقرار كف اليد في كلا الحالين ينفذه الوالي . والموظف المكفوفة يده الحق بمراجعة الوالي في خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه ذلك اذا كان موظفاً في مركز الولاية وخمسة عشر يوماً اذا كان خارج المركز . فيجبل الوالي دعواه الى مجلس المستشارين ليحكم في

وجوب العزل أو عدمه . والموظف الذي يحكم مجلس المستشارين بعزله لا يجوز استخدامه في دوائر الحكومة ولا يعطى معاش معزولية . أما محاكمة المعزول جزائياً فتجري في المحاكم المدنية بمذكرة خاصة من المستشار الى المدعي العمومي .

وأما موظفو الحكومة المركزية فتكف يداهم بطلب المستشار ومصادقة الوالي الذي يطلب عزلهم بعد حكم مجلس المستشارين عليهم من النظارة المتسوين إليها وينبغي ان يمين خلفهم في مدة ثلاثين يوماً

وأما المفتشون والمستشارون فيكون عزلهم بطلب الوالي من مجلس المستشارين وبحكم صادر من هذا المجلس

وأما الوالي فيكون عزله بناء على قرار المجلس العمومي بأكثرية ثلثي مجموع أعضائه فتمين الحكومة المركزية خلفه في مدة أربعين يوماً
(المستشارون والمفتشون)

المادة السابعة - تعين الحكومة المركزية مستشارين من الأجانب على شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث العربية أو التركية أو الفرنسية وذلك للدوائر الآتية في مركز الولاية وهي الجندرية والمالية (وتلحق بها غرفة التجارة) والوسطية والتفريف والجمر . وتعين أيضاً مفتشاً أجنبياً تاماً لكل لواء من الولاية بخول حق تفتيش أية دائرة كانت في اللواء ويكون مرجعه مستشار مركز الولاية الداخلية تلك المسألة المراجع فيها ضمن دائرة اختصاصه

ويعين المجلس العمومي من الدول التي ترضاها الحكومة المركزية مستشارين للدوائر الآتية : وهي مجلس الولاية العمومي والعدلية والنافعة والمعارف والبلدية والبوليس . ويلبس هؤلاء المستشارون الشعار العثماني في أوقات العمل . أما مدة الاستشارة والتفتيش فخمسة عشرة سنة ويمكن تجديدها
(مالية الولاية)

المادة الثامنة - واردات الولاية على نوعين : أحدها يعود برمته الى مركز السلطنة وهو حاصلات الجمارك والوسطية والتفريف والبدلات العسكرية . والآخر وهو عدا مذكر من واردات يعود برمته الى الولاية
(رواتب الموظفين)

المادة التاسعة - ينظم المجلس العمومي ميزانية الولاية السنوية فيدخل فيها رواتب جميع الموظفين والمستشارين عدا موظفي ومستشاري الجمارك والوسطية والتفريف

(الاراضي المحولة)

المادة العاشرة - تسلم الاراضي المحولة والاملاك الاميرية الداخلة ضمن الولاية الى المجلس العمومي وتكون برمتها ملكا للولاية (الاوقاف)

المادة الحادية عشرة - لاعلاقة للإدارة ولا للمجلس العمومي في الاوقاف بل يسلم كل وقف الى مجلس الامة المنسوب اليها لاستخدامه بموجب قانونها (بناء عليه جميع أوقاف المسلمين في الولاية تسلم الى مجلس ملتهم أسوة بباقي الطوائف) (البلديات)

المادة الثانية عشرة - البلديات مستقلة بجميع أعمالها . ولها الحق بوضع الرسوم البلدية بمصادقة المجلس العمومي دون مراجعة الحكومة المركزية (مجلس المستشارين)

المادة الثالثة عشرة - يؤلف مجلس يسمى مجلس المستشارين ويكون أعضاؤه رئيس المجلس العمومي (أو من ينيبه عنه من أعضاء لجنة المجلس) وجميع مستشاري الدوائر في مركز الولاية

أما وظائف هذا المجلس فهي : أولا - تفسير مواد النظام الذي تضعه الحكومة المركزية (بناء على هذه اللائحة) كدستور حكومة الولاية ومجلسها العمومي . ثانيا - تفسير القرارات والانظمة التي يضعها المجلس العمومي : ثالثا - النظر والحكم في وجوب عزل الموظف أو عدمه . رابعا - النظر والحكم بناء على طلب الوالي أو أحد المستشارين في كل خلاف في الرأي يقع بين أحد المستشارين والمجلس العمومي أو إحدى لجانه أو أية دائرة كانت ويكون حكمه مبرما ويرأس هذا المجلس والي الولاية وينوب عنه في غيابه رئيس المجلس العمومي أو مستشار هذا المجلس (اللغة المحلية)

المادة الرابعة عشرة - ان اللغة العربية تعتبر اللغة الرسمية في جميع المعاملات داخل الولاية . وتعتبر أيضاً لغة رسمية كاللغة التركية في مجلسي النواب والاعيان (الخدمة العسكرية)

المادة الخامسة عشرة - نخفض الخدمة العسكرية الى سنتين وتقضى الخدمة أيام السلم في الولاية . وتنزل قيمة البدل التقدي للنظامية الى ثلاثين ليرة عثمانية وللرديف والاحتياط الى عشرين ليرة (الجمعية العمومية الاصلاحية في بيروت)

٢٨٥ ما يمدح وينتقد على المصلحين البيروثيين (المارحج ٤ م ١٦)

(المار) إني أشكر لأخواني أهل بيروت هذا العمل الاصلاحى الذي أقيم على أساس الاتفاق بين مسلميهم ونصاراهم ، وإن بذل الأولون في استمالة الآخرين ما لم يذله غيرهم من الناس وهو أنهم رضوا أن تكون قلة النصارى في الولاية مساوية لكثرة المسلمين في الاشتراك بإدارة حكومتهم ، فهذا برهان عملي قاطع على تساهل من يعدون أشد المسلمين عصبية في سورية . وقد صدق والله الحمد حسن ظني في أهل بيروت إذ فضلتهم على جميع أهل بلادنا فيما كتبته عنها عند زيارتي لها بعد اعلان الدستور وإذا كنا نعد لهؤلاء المسلمين من المزية سماحهم ببعض حقوقهم لآبناء وطنهم ونشكر للجميع الوحدة الوطنية والاتفاق قائما نعد على الجميع سماحهم بأقدس حقوقهم للمستشارين من الأجانب فقد منحوهم من الحقوق ما لا يطلب من مثاهم وما هو خطر عظيم على مستقبل البلاد ، ولم يحملوا لأنفسهم عليهم سلطة تبيح لهم مؤاخذتهم إذا اخطأوا ومعاقبتهم إذا أذنبوا ، على أن مؤاخذة الضعيف للقوي بالحق والقانون تكاد تكون متعذرة فكيف إذا كان القوي صاحب سلطة مطلقة لا توجب عليه للضعيف حقا ولا قرض عليه مؤاخذة ؟ وإني أشير إلى أهم ما أنكرته من حقوق هؤلاء المستشارين في الأئمة لملأ أخواتنا يتدبرون ذلك فينقحون لأنهم تقيحا يتقون به الخطر ويقطعون ألسنة المعترضين والمقاومون لهم اتباعا لاهواء السياسة المركزية النصرية ، ويقعون الخالفين لهم بحسن النية ، لتلا يكون هؤلاء من حزب المقاومين بالهوى فتقوى بهم مقاومتهم فإن لحسن النية تأثيرا وإن كان صاحبه مخطئا ، والحكومة بين الفريقين ترجح ما تراه أولى لها . ويرون انتقادي لما أنكرته في موضع آخر من هذا الجزء وكنت أود لو جروا على طريقة حزب الامركزية بمصر فلم يقيدوا أنفسهم بهذه القيود الثقيلة في مسألة المستشارين من الأجانب ولكن يظهر أن المقترحين لتلك المواد لم يصادفوا من الخالفين لهم فيها من محص المسألة وقدو على الاقتاع ، ولعمري أن ذلك ليس بالأمر اليسير ، والصواب أن يكون طلاب الاصلاح كافة على رأي واحد في القواعد الاجمالية التي تطلب من الحكومة المركزية ، لأن التفرق ضعف والاجتماع قوة ، وحزب الامركزية الادراية في مصر لم يتعرض في برنامجه للتفصيل لأن الاتفاق عليه متعذر فمسي ان يكون هو الجامع للجميع

انا أقر بأنه لولا وجودي بمصر ووقوفى على دخائل السياسة والادارة فيها لما كان هذا القليل الذي اعرفه من تاريخها وتاريخ تونس كافيا للحكم في هذه المسألة التي عرضت لأخواتنا أهل بيروت فكان رأيهم فيها محتاجا لزيادة المراجعة والتفحص

(المنار - ج ١٤م ١٦) نظرة في كتب العهد الجديد . عند الأناجيل الأربعة ٢٨١

نظرة

﴿ في كتب العهد الجديد وفي عقائد النصرانية ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ﴾
(وبعد) قد كتبت هذه المقالة - وهي بحث تاريخي عقلي في العهد الجديد
وفي عقائد النصرانية - تيمناً للبحث السابق في (مسألة الصلب والقضاء) راجياً من
الله أن يوفقني بها القائلين ، ويهدي بها الضالين ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت
وهو رب العرش العظيم ، فأقول وبه تعالى وحده أستعين ، إنه حسبي ونعم الوكيل :
اتفقت شهادة علماء النصارى الأقدمين على أن متى لم يكتب إنجيله اليوناني
الحالي ، وإنما الذي فعله - كما سيتضح لك - هو أنه جمع بعض أقوال المسيح عليه
السلام باللغة العبرية . وأقدم شهادة وصلت إلى النصارى في هذا الموضوع هي شهادة
(بابياس) (Papias) أسقف هيرابوليس الذي استشهد في سنة ١٦٤ أو ١٦٧
ميلادية فإنه كتب في منتصف القرن الثاني كتاباً ضخماً في خمسة مجلدات فقد ولم
يبق منه سوى جمل قليلة نقلها عنه أوسايوس (Eusebius) وإيريناوس
(Irenaeus) فمن هذه الجمل التي نقلها أوسايوس (مات سنة ٣٤٠ م) قوله « أن
متى كتب مجموعة من الجمل (Logia) باللغة العبرية » يعني بعض كلمات المسيح
باللغة الآرامية « وقد ترجمها كل بحسب طاقته » اه ومع أن أوسايوس المؤرخ
وغيره وصفوا بابياس هذا بسخافة العقل وضعف الإدراك فإنه لا يوجد عند النصارى
شهادة لكتبتهم أقدم وأعظم من شهادته هذه على ضعفها فهي سندهم الوحيد
من عصر المسيح إلى منتصف القرن الثاني

وفي سنة ١٨٠ ميلادية ذكر إيريناوس الذي مات سنة ٢٠٢ م أن متى كتب
« إنجيلاً » باللغة العبرية (أو الآرامية) ولا ندرى لماذا فقدت كتابات متى العبرية
ومن ترجمها ومتى ترجمت ؟ وإذا لاحظنا أن الأصل الذي كتبه متى كان عبارة عن

بعض عبارات المسيح وكلماته (Logia) كما هو صريح شهادة (باپياس) المذكورة ظهر لنا أن واحداً مجهول الاسم أخذ هذه المجموعة وترجمها وهدبها ورتبها وأضاف إليها ما شاء من الحوادث وغيرها لربط الجمل بعضها ببعض حتى صارت هي الأنجيل اليوناني الذي سمي باسم (متى) فيما بعد . فهل يمثل هذا الأنجيل يمكننا أن نتق ونحن لا نعلم من ترجمه ؟ ومن الذي توسع فيه ؟ وهل الترجمة صحيحة أم محرفة ؟ وهل الزيادات التاريخية التي فيه صادقة أم كاذبة ؟ وأين هو الأصل الذي ترجمه هذا المترجم ؟ واعلم انه لم ير واحد من قدامتهم أن متى كتب أنجيلا يونانيا كما يدعون الآن بلا برهان

فهذا هو حال أنجيلهم الاول ومنه يعلم أن أول من نص على أن متى كتب « أنجيلا » عبرانيا هو إيريناوس سنة ١٨٥ ميلادية أي في أواخر القرن الثاني ولا فلم ان كان الأنجيل اليوناني الحالي مترجما عن هذا الذي ذكره إيريناوس أم لا ؟ أما مرقس فانه جمع بعض أخبار المسيح وأقواله غير مرتبة كما هي الآن على ما صرح به باپياس المذكور . وعليه فيدّ أخرى رتب هذا الأنجيل وزادت فيه ، ثم زيد فيه شيئا فشيئا حتى صار كما هو الآن . ومن أحدث الزيادات فيه العبارات المذكورة في آخره (١٦ : ٩ - ٢٠) ولذلك لم توجد في بعض نسخهم القديمة التي عثروا عليها لان زيادتها اذ ذاك لم تم جميع النسخ ولكنها عمتها فيما بعد كما هو الحال الآن وهذه العبارات المشار إليها تتضمن ظهور المسيح لتلاميذه ودعوة العالم كله للتصراية ورفعهم الى السماء ودعوى اعطاء المؤمنين بالمسيح القدرة على خوارق العادات والمعجزات (عدد ١٧ و ١٨) وهي دعوى يردّها الحس والعيان وسيأتي البحث فيها

هذا وقد كتب مرقس ما كتب بعد موت بطرس وبولس كما صرح بذلك إيريناوس (Irenaeus) فلم يطلع اذاً بطرس على ما كتبه مرقس بالرواية عنه . ومرقس لم يجتمع بالمسيح ولم يره قط . فأي ثقة لنا بمثل هذا الأنجيل ؟ وهو لم يذكر إلا في أواخر القرن الثاني كأنجيل متى . وأما ما ذكره باپياس في منتصف هذا القرن فمن مجموعة أخرى من أقوال المسيح وأخباره غير مرتبة بحسب زمن

(المترج - ج ٤ م ١٦) إنجيل لوقا وإنجيل يوحنا . الكلمة والفلسفات القديمة ٢٨٣

وقوعها بخلاف هذا الإنجيل فانه مرتب

وأما لوقا فانه أيضا ليس تلميذا للمسيح ولم يره وكذلك بولس أستاذه (١) ولا يوجد دليل على أنه كتب إنجيله بالوحي بل الظاهر من مقدمته أنه كتبه بالاجتهاد (١٠: ١ - ٣) ولم يذكر أيضا هذا الإنجيل صريحاً في القرن الأول والثاني إلى سنة ١٨٠ ميلادية وقد اعترف مؤلفه أنه وجد قبله أناجيل أخرى كثيرة وهو يدل على تأخر زمنه وأما إنجيل يوحنا فلم يذكره أحد أيضاً إلا في أواخر القرن الثاني وفيه من الأقوال والآراء ما لم يروه أحد غيره . مثال ذلك دعواه أن المسيح قال ٨ : ٥٨ (قبل أن يكون إبراهيم أنا كائن) ولا ندرى لماذا لم تذكر أمثال هذه العبارة في الإنجيل الثلاثة الأخرى ؟ فهل كان العالم غير مستعد لهذه التعاليم قبل كتابة إنجيل يوحنا كما يزعمون ؟ مع أن بحث الناس في « الكلمة » (Logos) بدأ قبل المسيح بقرون عديدة فكان الفيلسوف اليوناني زينو (Zeno) أستاذ الرواقين من سنة ٣٤٠ - ٢٦٠ قبل الميلاد يعتقد أن « الكلمة » هي الشيء العامل في الكون والمخالف له والكائن فيه ، وكان الناس في زمن المسيح كثيري البحث في مثل هذه المسألة وغيرها ، شديدي الشغف بأمثال هذه الفلسفات اليونانية اليهودية التي نشأت عنها بعض العقائد المسيحية . ولذلك نجد بحثاً طويلاً في هذه المسألة في كتابات (فيلو) (Philo) الفيلسوف اليهودي الإسكندري الذي كان معاصراً للمسيح وفي الترجوم السكنداني وأيضاً في كتاب الحكمة (Wisdom) المنسوب لسليمان عليه السلام . فلماذا إذا لم يذكر بحث « الكلمة » إلا في مؤلفات يوحنا دون سائر التلاميذ الآخرين مع أن البحث فيها كان شاغلاً لأذهان الناس قبل المسيح وفي زمنه وبعده ؟ فإن كان المسيح حقيقة قال تلك الجملة السابقة أو نحوها فلماذا تركها الإنجيليون الآخرون ولماذا لم يرشدكم روح القدس بعد حلوله عليهم إلى جميع الحق أو أهمه ليدونوه كما دونه يوحنا ؟ أم كان الخوف من اليهود هو الذي منعهم من ذلك كما يزعمون ؟ ولماذا لم يمنع هذا الخوف النصارى الأولين من المجاهرة بعقائدهم حتى نالهم من الاضطهاد والأذى والقتل

(١) هذا إذا صح أن كاتب الإنجيل هو لوقا تلميذ بولس (فل ٢٤) لا واحداً آخر غيره

مانا لهم على ما يقولون ؟ فكيف يمنع الخوف « الرسل » من بيان الحق للناس ولا يمنع من هم أقل منهم من المجاهرة به في كل مكان وزمان !!

وهناك مسائل أخرى كثيرة مذكورة في هذا الانجيل الرابع ذكرنا بعضها سابقا في مقالة الصليب ولا أثر لها في الثلاثة الاولى كدعواه أن يوحنا ذهب مع بطرس الى دار رئيس الكهنة وقت محاكمة المسيح ودخوله وجده قبل بطرس ثم استثنائه له (١٨ : ١٥ و ١٦) وأنه دون سائر التلاميذ كان واقفا عند الصليب مع مريم أم عيسى (١٩ : ٢٦) وذهابه مع بطرس الى القبر بعد قيامة المسيح منه (٢٠ : ٢ و ٣) وتسميته نفسه في أغلب الاوقات بالتلميذ الذي يحبه يسوع (٢١ : ٢٠ و ٢٣ - ٢٦) إلى غير ذلك مما لم يرد في الانجيل الاخرى وهي كلها مسائل موضوعة من مؤلف هذا الانجيل المبانة في مدح يوحنا وتفضيله وتفضيله عن باقي التلاميذ ولذلك لم يروها انجيل من الاناجيل الاخرى وهي من الالهية بمكان عظيم لو صحت

وبما يلاحظه الانسان أن يوحنا يتكلم في رسائله بصيغة التكلم وأما في هذا الانجيل فيتكلم دائما عن نفسه بصيغة الغيبة . وورد في آخر هذا الانجيل ٢١ : ٢٤ هذه العبارة (هذا هو التلميذ الذي يشهد بهذا وكتب هذا . ونعلم أن شهادته حق) وهي تشعر بأن بعض أتباع يوحنا في أفسس أخذوا ما كتبه يوحنا وتوسعوا فيه ومنه ألفوا هذا الانجيل ونسبوه اليه وعظموه فيه كثيرا واختبروا له من الحوادث ما لم يذكره غيرهم ثم قالوا (ونعلم أن شهادته حق) ولذلك ترى هذا الانجيل أصبح عبارة في اللغة اليونانية من سفر الرؤيا لمهارة كتيبه فيها . ومن غرائب استدلال النصارى على أن لبطرس يدا في تأليف إنجيل مرقس أنه خال من مدح بطرس (مع أنه قد خص بطرس بالذكر في أعظم المقامات (مر ١٦ : ٧) وهو انجيل مختصر وترك تفصيل كثير من المسائل . وفي مقابلة هذا النقص والاختصار لم يذكر تفاصيل أخرى من الحالية عن المدح تكون مكتسبة من معلومات بطرس) . ومع ذلك فاذا صح استدلال النصارى هذا في بطرس فكيف ساغ ليوحنا مدح نفسه كل هذا المدح حتى خص نفسه بحب المسيح أكثر من كل احد صواه

(المنار ج ٤ م ١٦) عدم معرفة تلاميذ يوحنا لهذا الإنجيل ٢٨٥

وذكر لنفسه من الحوادث ما لم يروه أحد غيره
فالحق أن هذا الإنجيل هو من وضع بعض أتباع يوحنا المتأخرين في أفسس
كما قلنا ولذلك نجد أن پوليكارب (Polycarp) تلميذ يوحنا الخبيص لم يشر
إلى هذا الإنجيل بكلمة واحدة مع أنه ذكر كثيرا من العبارات عن المسيح توجد
في الإنجيل الأخرى وكذلك باپياس (Papias) لم يذكره . وإن كان
يوستينوس (Justin) الشهيد المتوفى نحو سنة ١٦٦ ميلادية يقول إن سفر
الرؤيا هو ليوحنا لكنه لم يذكر أن يوحنا كتب هذا الإنجيل مطلقا وهو ينقل كل
ما يكتبه من حياة المسيح عن الكتاب المسمى (Memoirs of the Apostles)
«مذكرات الرسل» تاركا ذكر جميع هذه الإنجيل الحالية . وما في كتاباته عن حياة
المسيح يختلف كثيرا في بعض المسائل عما في إنجيل يوحنا . فلو كانت هذه الإنجيل معروفة
في زمنه لقتل عنها وخصوصا إنجيل يوحنا فإنه يناسب آراءه ومع ذلك لم يشر إليه
بكلمة واحدة . وفي هذه «المذكرات» أشياء لا توجد في الإنجيل الحالية أو تناقضها
وقد صوّرت الإنجيل الثلاثة الأول المسيح بأنه ما كان يعلم أن يهوذا
الاسخريوطي سيسله (متي ٢٨: ١٩ ولو ٣٠: ٢٢) إلا في آخر حياته وأنه ما كان
يعلم متى تقوم القيامة (١) (مر ١٣: ٣٢) وأنه كان حزينا جدا ويستغيث بالله مرارا
لينجيه من الصلب (مت ٢٦: ٣٨ - ٤٤ ومر ١٤: ٣٤ - ٤١) حتى صار يتصبب عرقا
من كثرة الالاح في الدعاء فنزل عليه ملك من السماء ليقويه (لو ٢٢: ٤٣ و ٤٤)
وأما الإنجيل الرابع فصوره بأنه كان من أول الامر يعلم أن يهوذا سيخونه (يو
٦: ٧٢) وأنه يعلم كل شيء (٦: ٦٤ و ٢٥: ٢ و ٣٠: ١٦) وأنه ما كان حزينا

(١) حاشية : إذا كان المسيح بمقتضى هذه العبارة لا يعلم متى تقوم الساعة باعتقاده هذا ،
فكيف يكون هو ديان الخلائق يوم القيامة ؟ وقوله فيها (ان الابن لا يعلمها) نص على انه ليس باله .
فان قيل : لله يريد (الانسان يسوع) قلت ولم لم يصر بذلك ليكون قوله خاليا من اللبس
والتضليل ؟ وإذا كان أقنوم الابن متحدا بناسوته فكيف لم يعلم الناسوت ما يعلمه اللاهوت والا
فما معنى هذا الاتحاد ؟

وجاء أيضاً في إنجيل يوحنا أن المسيح لما أشار عليه اخوته بالذهاب الى اورشليم لاجل العيد
قال لهم (يو ٧ : ٨) (أنا لست أصعد بعد الى هذا العيد) ولكن لما مضى اخوته الى العيد مضى
هو أيضا بعدهم متخفيا (يو ٧ : ١٠) فعبارة هذه لهم اما أنها كذب وغش ولذلك ذهب بعدها
متخفيا واما انه ما كان يعلم أنه سيذهب الى العيد (أي جهل وتردد) وكلاما مما يجب أن يتره الله
تعالى عنه وإن كان قالها باعتبار الناسوت (وهو الجواب الذي صدعوا آذاننا به) قلت : وكيف لم يهده =

٢٨٦ ما تركه يوحنا من تاريخ المسيح وسببه (المنار - ج ٤ م ١٦)

لاجل الصلب (اصحاح ١٤-١٧) غير انه اضطرب قليلا (يو ١٢: ٢٧) وأنه أسلم نفسه ليهود طائشا مختاراً (يو ١٨: ١٠) حتى كانوا يسقطون على الارض من هيبته (١٨: ١-١١) وقد ترك أيضاً هذا الانجيل ذكر تجارب الشيطان له (١) وصيامه أربعين يوماً و ليلة لله تعالى (مت ١٩: ١-١٩) وصلواته الكثيرة (لوقا ١٢: ١١ و ١٨: ٩ و ١٨: ٦ و ٤٦: ٦ و مت ٢٣: ١٤) وصراخه وقت الصلب من الألم (مت ٢٧: ٤٦) وكذلك ترك قصة شجرة الزيتون (٢) (مت ٢١: ١٨-٢٢ و مر ١١: ١٢-١٤)

= اللاهوت المتحد به الى البت في عمل صغير كهذا وتركه يدي كل هذا التردد والجهل؟ وما فائدة اللاهوت له اذا وفي أي شيء أفاده؟ ولم اتحد به الله وهو لم يصلب معه بل تركه ولذلك قال (الهي الهي لماذا تركتني)؟ ولم تبدون هذا الناسوت الجاهل من اللاهوت ولم ترقوا بينهما؟ فان قيل ولماذا ذكر يوحنا هذه القصة وهي متافية لمبدئه في كتابة تاريخ المسيح كما ندعي؟ قلت له لم يدرك ما تؤدي اليه أو ربما أنه كان يستحسن مثل هذا التفضيل ويعجب بحيلة المسيح هذه وتخفي عن أهله ويرى أن ذلك مهارة منه وسياسة عالية وما يرى أنها كذب مذموم ولا يسوغ له مطلقاً ولا يصح صدوره من ابن الله !!

(١) قصة تجارب الشيطان هذه للمسيح تشبه قصة قديمة للهنود في (بوذا) شبيهاً بيمد أن يكون منشأ الصنعة والاتفاق لا القياس والنسخ عليها. ومما يمتاز به قصة الانجيل قولها (مت ٨: ٤ ولو ٤: ٥) ان الشيطان (بعد ان اخذه الى اورشليم كما في مت (عدد ٥ و ٨) أو قبل ذلك كما في لوقا (عدد ٩ و ٤)) أرى المسيح العالم كله من جبل عال جداً فكيف يمكن ذلك والارض كروية؟ وابن هذا الجبل الذي يرى منه العالم كله؟ فالحق ان كتبة الانجيل كباقي أهل زمانهم كانوا يتوهمون أن العالم عبارة عن القطعة المحدودة التي عرفوها اذ ذاك من الارض (راجع أيضاً لوقا ١٠: ٢) وملكها الرومان ولما تنبه بعض النصارى الى ذلك الفلأط حذفوا من انجيل لوقا قوله (في عدد ٥) «الى جبل عال» فلم يوجد في بعض النسخ القديمة وربما كان هذا الانجيل عند المهرقين له أكثر استعمالاً من غيره أو كان تداوله قليلاً عند غيرهم فلذا أقدموا على تحريفه في ذلك دون انجيل متى. ولا ندري كيف تجاسر الشيطان على مثل هذا العمل مع الهه حتى صار يحمله من مكان الى مكان طائراً به في الهواء ويمتحنه مرات ويصده بأعطائه جميع عمال الملك المسكونة اذا هو سجد له !! هل نسي الشيطان أن هذا الذي يجربه هو الذي أعطاه كل هذه السلطة (لو ٤: ٦) وأنه هو خالق السموات والارضين و رب العالمين؟ فكيف نسي الشيطان ذلك؟ وما الحكمة في وضوح الهمم للشيطان الى هذا الحد و تجرئه عليه في كل ذلك؟! (راجع أيضاً ص ١٠٩ و ١١٠ من رسالة الصلب والنداء)

٢٥ قد ناقض مرقس متى في وقت ملاحظة التلاميذ يسس هذه الشجرة فحمله متى (في الحال) ١٩: ٢١ و ٢٠ وجعله مرقس في (صباح اليوم التالي) ١١: ٢٠ فيجوز أن الشجرة كانت مريضة من قبل وأخذت في الذبول وتم ذلك أو كاد بعد مضي ٢٤ ساعة (مت عدد ١٨ و مر عدد ٢٠) فبينهم حينئذ يسسها جليلاً فكان الواجب أن يذكر يوحنا (وهو كما يقولون السكندر لنقص الانجيل التي قبله) هذه القصة من جديد لرفع تناقضها وبيان ان كان فيها شيء من الإعجاز أم لا ولكن كيف فعل ذلك وقائدها لا تذكر في جانب ما تجلبه عليه من الضرر العظيم كما بين في المتن

(المنار - ج ٤ م ١٦) عدم مساواة الابن بالاب في العهد الجديد ٢٨٧

لأنها تؤدي الى نسبة الجوع والجهل والظلم والمجزل للمسيح حيث انه لم يعرف ان كان بالشجرة تين أم لا مع أنه لم يكن وقت التين كما ذكر مرقس (١١ : ١٣) ثم انه ظلمها وظلم صاحبها أو كل من كان ينتفع بها من السابلة بدعائه عليها حتى ليست وكان الاولى به أن يوجد التين فيها في غير وقته بقدرته فان ذلك يكون أفيد وأحكم وأدل على القدرة أو بسفيها ان كان عدم ثمرها لمرضها . لذلك ترك يوحنا هذه القصة كما ترك « كل » أمثالها خوفا مما تؤدي اليه !! فكل ذلك يدل على أن هذا الانجيل كتب في زمن كان فيه الناس قد تعالوا في المسيح ورفعوه لدرجة تقرب من درجة الاب (الله) (١) فهو مظهر من مظاهر ترقبهم في هذه العقيدة تدريجا

(١) حاشية مع ذلك ترى أن انجيل يوحنا لا يزال ينص على أن الابن أقل من الاب ولذلك يقول عن لسان الابن (عيسى) ٥ : ٣٠ (أنا لا أقدر أن أقبل من نفسي شيئا كما أسم أدين ودينوتي عادلة لاني لا أطلب مشيقي بل مشيئة الاب الذي أرسلني) وقال ٥ : ٢٢ (لان الاب لا يدين أحدا بل قد أعطى كل الدينونة للابن) وقال ٨ : ٢٨ (ولست أقبل شيئا من نفسي بل أتكم بهذا كما علمني أبي) وقال ١٤ : ٢٤ (والكلام الذي تسمعون ليس لي بل للاب الذي أرسلني) وقال ١٤ : ٢٨ (لان أبي أعظم مني) وقال ١٢ : ٤٩ (لاني لم أتكم من نفسي لكن الاب الذي أرسلني هو أعطاني وصية ماذا أقول وبماذا أتكم) وهي كلها نصوص صريحة على عدم مساواته تماما لله تعالى ، وأن الله تعالى هو الذي أعطاه القدرة على كل شيء ، والكلام والط والدينونة ، وأنه أعظم منه ، وأن المسيح إنما يعمل مشيئة تعالى وأن الله هو الله أيضا كما هو الله للناس يوحنا ٢ : ١٧ أما قول هذا الانجيل ١ : ١٠ (والكلمة كان عند الله وكان الكلمة الله) فهو صريح في أن الكلمة غير الله وإنما صارت الها للعالم كما صار موسى الها لفرعون على ما يقول سفر الخروج (١ : ٧) راجع أيضا قول بطرس في سفر الاعمال بعد نزول روح القدس عليهم (ان الله جبل يسوع ربنا ومسيحا) (أع ٢ : ٣٦) فلفظ (كان) في الانجيل بمعنى صار كما قول التران الشريفة (فانفخ فيه فيكون طيرا باذن الله) أي يصير ، فانجيل يوحنا كبقي أسفار العهد الجديد يجعل الابن مخلوقا قبل كل شيء (رؤ ٣ : ١٤ وكو ١ : ١٥ وقارنهما ييم ١ : ١٨) ولا يساوه بالله تعالى (رومية ٩ : ٤) أما هذه المساواة فقال بها النصاري بعد زمن تأليف العهد الجديد في وقت كثرت فيه فرقهم ومذاهبهم واختلقت في هذه المسألة فلذا لم يكنهم حذف هذه الاقوال (المتأنية للمساواة الزامة) من العهد الجديد لوجوده اذ ذاك عند طوائف أخرى تعرف هذه الاقوال فيه وتتمسك بها ضد الآخرين المخالفين لهم ولسكن بعد انقراض المجمع النيقاوي سنة ٣٢٥ ميلادية وحكمه على أتباع أريوس الموحدين بالكفر والزندقه فشت بين جمهورهم عقيدة مساواة الابن بالاب في كل شيء وأولوا هذه الاقوال وغيرها اذ بعد عدم امكانهم حذفها كلها لامتناس لهم من تأويلها وذلك كله ليل الجمهور في ذلك الزمن للشرك والوثنية والمعتقد الرومانية والفلسفة اليونانية واليهودية وغيرها ومع ذلك فقد أجروا بعض تحريفات راجت في نسخهم لاثبات ألوهية المسيح ومساواته بالله ولم يدركوا احد في تلك الازمنة لعدم حفظهم لكتبهم في صدورهم ولا انتشار الجهل بينهم اذ ذاك وقلة نسخهم ووجودها عند رؤسائهم فقط وقد عرفت بعض هذه الاشياء الآن بالمرآة والبحث في النسخ القديمة والحديثة =

٢٨٨ زيادة النصاري عبارات تثبت ألوهية عيسى (المنار-ج ٤ م ١٦)

ولذلك اختلف هذا الانجيل المتأخر عن الانجيل الثلاثة الاول في هذه المسائل وغيرها وتركها عمدا لغاية له علمها العلماء من الناس الآن

فان قيل : اهل يوحنا اراد ان يكون انجيله مكتملا للانجيل الثلاثة الاولى فلذا لم يذكر ما ذكرته منها للتكرار . قلت ان ما سبق بيانه لا يصح ان يعتبر تكميلا بل هو تناقض بين كما لا يخفى على المتأمل والظاهر من الانجيل ان كلا منها كتب ليكون كاملا بنفسه لا مكتملا لغيره والا اذا صح قولكم هذا فكيف ذكر يوحنا كثيرا من الحوادث التي ذكرتها الانجيل الثلاثة مع انها ليست من الاهمية بمنزلة الاشياء التي تركها . مثال ذلك معجزة اطعام خمسة آلاف رجل قد ذكرها متى (٢١: ١٤) ومرقس (٤٤: ٦) ولوقا (١٤: ٩) فكيف بعد ذلك ذكرها يوحنا (١٥: ٦) وكذلك دخول المسيح اورشليم راكبا حمارا (١) قد ذكره كلهم (انظر مت ٢: ٢١ ومر ٢: ١١

= فن ذلك ابدال لفظ (الرب) بالمسيح في ١ كو ٩: ١٥ وزيادة قولهم (يسوع المسيح) في أف ٣: ٩ وزيادة كلتي (البداية والنهاية) في رؤ ٨: ١ وكلمات (أنا هو الالف والياء . الاول والاخر) في رؤ ١: ١١ وزيادة عقيدة التثليث في ١ يو ٧: ٥ و٨ وزيادة لفظ الله في يه ٤ و ١ تي ١٦: ٣ وأم ٢٠: ٢٨ الخ فكيف بمنزل قل هؤلاء الناس يتق الانسان وتلاميذهم بكتبهم أصبح محققا معروفا ؟ راجع أيضاً كتاب دين الله ص ٧٦ و ٧٧ ورسالة الصليب ص ١٦٢

(١) من المضحكات المضحكات المتعلقة بمسألة ركوب الحمار هذه ما يأتي : —

قال زكريا في كتابه ٩: ٩ و ١٠ (ابتهجي جد يا ابنة صهيون اهتفي يا بنت اورشليم . هو ذا ملكك يأتي اليك هو عادل ومنصور وديع وراكب على حمار وعلى جحش ابن أنان وأقطع المركبة من أفرام والفرس من اورشليم وتقطع قوس الحرب . ويتكلم بالسلام للامم وسلطانه من البحر الى البحر . ومن النهر الى أقاصي الارض) الخ وعدم انطباق هذه النبوة على المسيح ظاهر فانه لم يكن ملكا لا اورشليم ولا هو منصور ولم يمتد ملكه من البحر الى البحر ومن النهر الى أقاصي الارض ومنذ وجوده الى الآن استمرت نيران الحروب ولم تقطع قوس الحرب وتشقت اليهود بعده بقليل وخرمت اورشليم ولم يتكلم بالسلام للامم بل قال مت ١٠ : ٣٤ (ما جئت لاتي سلاما بل سيفاً) وعقب دخوله اورشليم أخذ اليهود وأهانوه وصلبوه وقتلوه كما زعموا فكيف تنطبق هذه النبوة عليه ولكن أبي الانجيليون الاربعة لا تطبقها عليه لانهم ان لم يفعلوا ذلك لما انطبقت على أحد مطلقا لانه على زعمهم بعد عيسى مباشرة لم يبق الا مجيء القيامة في عصرهم !! فانظر الان كيف طبقوها عليه . قول زكريا (وراكب على حمار وعلى جحش ابن أنان) فهو منه أن الحمار هو عين الجحش ابن الاتان على طريق البديل المطابق وكذلك فهم مرقس ولوقا ويوحنا (مر ١١ : ٧ ولو ١٩ : ٣٥ ويو ١٢ : ١٥) ولكن متى فهم أن الحمار غير الجحش ابن الاتان فقال ٢: ٢١ (ان المسيح قل لاثنين من تلاميذه . اذهبا الى القرية التي أمامكما فقلوا قتا تجمدان =

ولو ١٩: ٣٠٠ و ١٢: ١٤) فان قيل ان ذكرهم لركوب الخمار هو لانه كان تسميا لنبوة زكريا (٩: ٩) قلت كذلك كان صراخ المصلوب (الهي الهي لماذا تركتني) تسميا للمزمور (١: ٢٢) فلم لم يذكره يوحنا؟ ألا يدل ذلك على أنه تحاشى ذكر كل مامن شأنه أن يقلل من درجة المسيح التي يريد رفعه اليها ليجمله كلمة الله القديمة التي وجدت قبل جميع المخلوقات وبها كانت المخلوقات ثم تجسدت وقبلت الصلب بارادتها لا رغما عنها كما يفهم من الاناجيل الاخرى؟ (راجع رسالة الصليب ص ١٢٤ و ١٥٦ و ١٦١) فالحق ان كلا منهم كتب انجيله على استقلال وتوخى فيه غاية الخصوصية فذكر من الحوادث والاقتوال ما يلائم غرضه ولو كان مكرراً في الاناجيل الاخرى

— أتاناً مربوطة وجثاهما خلفهما وأتيا بهما ٣ وان قال لكما أحد شيئاً فقولوا الرب محتاج اليهما فلوقت يرسلهما (ثم ذكر هنا عبارة زكريا السابقة) ٦ فذهب التلميذان وعلما كما أمرهما يسوع ٧ وأتيا بالأتان والجحش ووضعنا عليهما ثيابهما جلس عليهما (وفي بعض النسخ (أجلسوه عليهما) ولا ندري كيف جلس يسوع أو أجلس على الأتان والجحش مما وما الحكمة في ذلك وكيف لم يخف أن يقر من فوقهما من أن ركوب واحد منهما سهل وهو المتباد !!؟؟ وأكن عزم فهم كاتب انجيل متى أوقفه في هذا الهذيان ولم يبال بمخالفة العقل والمادة في سبيل تطبيق هذه النبوة على المسيح كما هي عادتهم فاخترع قصة وجود الأتان والجحش معها وأركب المسيح عليهما معا !! وكيف سكت اصحاب الأتان والجحش (مر ١١: ٥ ولو ١٩: ٣٣) عن من التلميذين من حلما وأخذما وهم لا يعرفونهما بل ربما لا يعرفون سيدهما المسيح نفسه؟ وكيف تأكد انهما رسولاه حقيقة لا لسان؟ وكيف يركب المسيح على جحش لم يجلس عليه أحد من الناس قط كما قال مرقس ولو قاس؟ قلناه قبل ذلك بمجيزة !!

فن هذه القصة الصغيرة يتضح لك صدق قولنا مرارا في كتبة الاناجيل أنهم يرفقون نبوات العهد القديم أولا ثم يصنعون منها حوادث للمسيح ويدعون انوارقت فملا تسميا لتلك النبوات القديمة ولا يبالون مهما أوقفهم ذلك في النطق ومخالفة العقل والمادة . فهل يصح اعتبار هذه الاناجيل توافيق صحيحة حرة وهي في كل ما كتب فيها متأثرة بنبوات اليهود عن مسيهم الذي كانوا ينتظرونه؟ وإذا سل أن المسيح فعل ما حكاه متى وركب الأتان والجحش مما قال الذي بمن منكري نبوته من القول بأنه انما اجهد نفسه وخالف المادة رغبة منه في تطبيق نبوة زكريا عليه لتصبح دهواه بأنه هو المسيح المنتظر وان لم يقدر على تطبيق باقي النبوة عليه لخروجها عن استطاعته اذ ليس في وسعه ان يكون ملكا ولا منصورا ولا قاطعا لقوس الجروب ولا له ملك يمتد من البحر الى البحر ومن النهر الى أقاصي الارض فما قدر عليه (وهو ركوب الأتان والجحش معا) قلناه وما لم يقدر عليه سلف فيه الامر لا يتبعاء ليقولوا فيه ما شاؤا والسلام . هذا شيء مما يقوله ملحدو النصراني في أوربة الآن وغيره كثير جدا جدا لا يحصى ولولا القرآن ومحمد الذي يكبره النصراني وبحار بونه لقال (٣٠٠٠٠٠٠٠٠) من البشر في المسيح اضغاف اضغاف ما يقوله ملحدو أتباعه واليهود وغيرهم . فشكلوا لله ورسوله على ادبه العالي في المسيح الذي أدب به المسلمين والحمد لله رب العالمين

فتجدها تتفق في بعض المسائل حتى في لفظها ثم تختلف في الأخرى حتى يتعسر أو يتعذر الجمع بينها وما دام هذا حال الانجيل ففي من الوجهة التاريخية لا قيمة لها لأنها تابعة للأغراض تدور معها حيث دارت

وقد ذكرت الانجيل الثلاثة الأول (مت ١٩ : ١٧ ومر ١٠ : ١٨ ولو ١٨ : ١٩) أن رجلا نادى عيسى (ص) بقوله « أيها المعلم الصالح » فانكر المسيح عليه ذلك تواضعا وقال له « لماذا تدعوني صالحا. ليس أحد صالحا إلا واحد وهو الله » وأما يوحنا فلم يذكر هذه القصة مطلقا كما دلت وروى عن المسيح أنه كان يقول مرارا (يو ١٠ : ١١ و ١٤) « أنا هو الراعي الصالح » وأنه قال (يو ١٠ : ٣٥) « أنا والاب واحد » وغير ذلك كثير مما لم تروه الانجيل الأخرى. وإن كانت العبارة الأخيرة التي رواها يوحنا ليست نصا في ألوهيته إذ حملها على المجاز سهل كما هو ظاهر وقد قال المسيح أيضا نحوها في تلاميذه (يو ١٧ : ١٤ - ٢٦) إلا أن روح العظمة والكبرياء التي في رواية يوحنا هذه لا تتفق مع روح التواضع التي ترى في رواية الآخرين عن المسيح. فان كان مارواه يوحنا عنه (مثل ٣ : ١٣ و ٨ : ٥٨ و ١٢ : ٤٥ و ١٤ : ١٠ و ١٦ : ٢٨ و ١٧ : ٥) صحيحا فن أقبح النص ومن أعظم أسباب تضليل الناس في أمر المسيح أن يترك ذلك الانجيليون الثلاثة وخصوصا لوقا الذي نصد أن يكون انجيله كاملا وجامعا لجميع أخبار المسيح وأقواله المهمة إذ قد تتبع - كما يقول عن نفسه (١ : ٣) - كل شيء من الأول بتدقيق. فلا يمتل أن مثل هذا الكاتب المدقق يترك كل أقوال المسيح المهمة في مبحث ألوهيته ليكملها له يوحنا أو غيره كما يدعون وإن خالفوا قول لوقا نفسه وهو عندهم موحى إليه وكتب انجيله بالالهام الإلهي بعد نزول روح القدس عليهم جميعا ! فلم إذا لم يوح اليه ما أوحى الى يوحنا مع أن يوحنا لم يرد أن يكون انجيله كاملا كلوقا (يو ٢١ : ٢٥) أم نسي الله أن يلهمه هذا المبحث العظيم ولم يعلم أن ذلك سيكون سببا في انكار كثير من الناس ألوهية عيسى في كل زمان ومكان وتكذيبهم يوحنا فيما رواه وانفرد به دون جميع زملائه الآخرين حتى أن تسمية المسيح « بالابن الوحيد » و « بالكلمة » بالمعنى الذي اراده يوحنا لم

ترد في كتاب من كتب العهد القديم او الجديد الا في المؤلفات المنسوبة الى هذا الرجل . وما هي الا فلسفة يهود الاسكندرية وغيرهم سرت الى المؤلف فطبقها على المسيح . والمسيح براء مما ينسب اليه ، او يروي عنه ، كما هو ظاهر من الاناجيل الاخرى

فان قيل : لعل لوقا اراد ان يكون انجيله شخصيا لانه قدمه (لتاوفيلس) وربما ان هذا الرجل كان يعرف ألوهية المسيح واقواله في هذه المسألة وما كان يشك فيها فلذا تمحاشى لوقا ذكر كل ما يثبتها له من اقوال المسيح ؟ قلت ان الذي يفهم من انجيل لوقا نفسه (١ : ٤) ان توافيلس ما كان مجهل شيئا مما جاء في هذا الانجيل وانما كان الغرض من كتابته له تثبيته ، فلماذا اذا لم يثبت لوقا في عقيدته في لاهوت المسيح ولم يرو له ما قاله المسيح نفسه في ذلك كما ثبته في غيرها من الحوادث وان كان يعرفها من قبل ؟ واي ضرر اذا ذكر لوقا اقوال المسيح في ألوهيته حتى انه تجنب ذكرها (١) في انجيله بالمرّة ؟ وسماه انسانا ونبيا (لو ٢٤ : ١٩)

(١) لاحظ أن انجيل لوقا (مع أنه أوفى الاناجيل وأدقها وأهمها) هو أيضاً أبداً عن عقيدة النصارى في ألوهية المسيح حيث أنه اعتبره انساناً من أول الامر الى آخره (انظر مثلاً لو ٢٢ : ٤٣ و ٢٤ : ١٩) ولم يطلق عليه لفظ الرب (وهو في جميع اللغات لقب تعظيم بمعنى السيد والمعلم ونحو ذلك كما في (يو ١ : ٣٨) ومت ٢٣ : ٧ و ٨) لم يطلقه عليه الا مرات قليلة وظهر لهم أن بعضاً زيد فيه تحريفاً في الأزمنة الاولى (كما في أمحاء ٧ : ٣١ و ٢٢ : ٣١ منه) وليس هذا فقط بل لم يجعل هذا الانجيل المسيح دياناً للخلائق جميعاً مجازياً لهم بحسب أعمالهم كما فعل متى وغيره ولم يقل إن الملائكة هي ملائكة المسيح (قارن متى ١٦ : ٢٧ و ٢٨ و ٢٥ : ٣٢ و ٣٣ و ٢٤ : ٣١ بلوقا ٩ : ٢٦ و ٢٧ و ٢١ : ٢٧) ولم يذكر عبارة متى (٢٨ : ١٩) التي اتخذها النصارى إشارة الى نالوثهم . قارن أيضاً كلمات الوداع في انجيل متى (٢٨ : ١٨ - ٢٠) بها في لوقا (٢٤ : ٤٦ - ٥٣) فأقرب الاناجيل لعقيدة النصارى هو انجيل يوحنا ويليه متى ثم مرقس ثم لوقا . قارن أيضاً قول متى ١٣ : ٤١ (يرسل ابن الانسان ملائكته فيجمعون من ملكوته جميع المثار وقاعلي الاثم) قارنه بقول لوقا ٨ : ١٢ و ٩ (وأقول لكم كل من اعترف بي قدام الناس يعترف به ابن الانسان)

٢٩٢ اشراك النصارى غير الله في الديونة والتصرف في الكون (المنار - ج ٤ م ١٦)

لو فرض ان لوقا لم يذكر الا ما جهله ثاوفيلس فهل يعقل ان هذا الصديق العزيز

= قدام ملائكة الله . ومن أنكرني قدام الناس ينكر قدام ملائكة الله) ثم راجع سفر الاعمال وهو من تأليف لوقا أيضا عندهم تراه يقول فيه عن لسان بولس استاذنا ان المسيح انسان وأن الله هو الذي أقامه من الاموات (أع ١٧ : ٣١) أنظر أيضا (أع ٢ : ٢٤) وأما قول بولس في سفر الاعمال هذا (١٧ : ٣١) ان الله سيدين المسكونة بهذا الرجل (يعني المسيح) فهو لا يدل على أنه كان يعتقد ألوهيته لانه سماه في هذه العبارة نفسها رجلا وقال ان الله هو الذي أقامه من الاموات (راجع أقواله في المسيح في ١ تي ٢ : ٥ وأف ١ : ١٧ ورو ٥ : ١٥ و ١ كو ٣ : ٢٣ وغل ٤ : ١٤) وأيضا قالت تلاميذ المسيح أنفسهم سيديون (بحسب هذه الاناجيل) أسباط اسرائيل الاثني عشر (أنظر مثلا مت ١٩ : ٢٨) وقال عيسى لتلاميذه (مت ١٨ : ١٨) (الحق أقول لكم كل من يربطونه على الارض يكون مربوطا في السماء وكل من يحلونه على الارض يكون محلولا في السماء) ولم يقل أحد من النصارى بألوهيتهم ولو أنهم كثيراً ما سجدوا لصورهم ولصور غيرهم من القديسين والقديسات في كنائسهم، وهذه العبارة الاخيرة ونحوها كانت منشأ سلطة الباباوات العظيمة وربما أنهم هم الذين اخترعوها ونسبوها لعيسى وهو منها ومن أمثالها بريء، وما يشعر بأن هذه العبارة هي من اختراع رؤساء النصرانية القدماء قولهم عن لسان المسيح قبلها (مت ١٨ : ١٧) (وإن لم يسمع أي من أخطأ الى أخيه) منهم (أي من اليهود) فقل للكنيسة. وإن لم يسمع من الكنيسة فليكن عندك كالوثني والعشار) فأى كنيسة كانت في ذلك الوقت تتحاكم اليها تلاميذ المسيح وهو لا يزال بينهم؟ فالحق أن هذه العبارة كما اضيف الى الانجيل بعد المسيح بعدة ويؤيد ذلك جواب المسيح الوارد في إنجيل متى (٢٠ : ٢٣) لأني ابني زبدي بأنه لا يقدر أن يعطي شيئا الا لمن أراد الله فكيف اذا تصرف تلاميذه في الكون كما أرادوا؟ وقال بولس إنه هو والقديسين وسائر النصارى سيديون العالم والملائكة!! فهل هؤلاء كلهم آلهة؟ (أنظر ١ كو ٨ : ٢ و ٣) ومن ذلك يعلم أن المسيح ليس وحده عندهم ديانا للخلائق بل هو أكبرهم وأعظمهم فهو كقاضي القضاة يوم القيامة. واذا لاحظت أن اليهود كانوا يسون قضاة الدنيا آلهة (وبالعبرية ألوهيم) وهذه اللفظة تطلق على المفرد وعلى الجمع فلذا كانت تطلق على الله تعالى وعلى عظماء البشر أو قضائهم كما يفهم من (مز =

(المنار - ج ٤ م ١٦) التوحيد الحقيقي في القرآن والتوراة ٢٩٣

لوقا (١: ٣) والذي يعلم النصرانية من قبل (لو ١: ٤) كان يجهل أو يشك في

= ٨٢: ٦ و ٢٨: ١٣ و ١٠: ٣٤-٣٧ راجع أيضاً خر ٢١: ٦ و ٢٢: ٨٠ و ٩) وربما كان إطلاقها على الله وهي جمع من بقايا أثر الشرك القديم والوثنية في اللغة العبرية، إذا لاحظت ذلك وتذكرت أن بولس ويوحنا كانا يهوديين صميمين لم تستعرب تسميتهم بالمسيح - وهو عندهم ديان القيامة الأعظم بأذن الله (يو ٥: ٢٧) - مرة أو مرتين إلهاً كما في (رومية ٩: ٥ و ١٠: ٥ و ٢٠: ٥) بعد أن وصفه بصفات الحوادث مراراً ونصاً على أنه أول مخلوقات الله تعالى (كو ١: ١٥ ورؤ ٣: ١٤) على أن عبادة بولس الواردة في رومية {٥: ٩} اختلف فيها المفسرون والمترجمون ف يرى بعضهم أن ما بعد قوله (حسب الجسد) جملة مستأنفة ومعناها هكذا «ومن على السكل هو الله مبارك إلى الأبد» أو «ومن هو الله على السكل يبارك إلى الأبد» راجع الترجمة الانكليزية المتقنة « Revised Version »

وبما تقدم يعلم أن ادانة الخلائق والتصرف في الكون ليس عندهم قاصراً على الله تعالى وحده كما هي العقيدة الصحيحة في دين الحق ودين التوحيد الحقيقي القائل كتابه (يوم لا تأكل قس نفس شيئاً والارض يومئذ لله) (مالك يوم الدين) (ما لهم من دونه من ولي ولا يشرك في حكمه أحداً) وقال مخاطباً محمد (ص) (ليس لك من الارض شيء) وقال (انما أنت مذكّر لست عليهم بمسيطر) فأين هذه العقائد العالية من عقائد الشرك والتشبيه والتجسيم؟ وجاء في سفر التثنية (وأوامر التوحيد والتنزيه فيه وفي غيره من كتب العهد القديم كثيرة جداً) قوله ٣٢: ٢١ (هم أغاروني بما ليس إلهاً . أغاظوني بأباطيلهم . فأنا أغيرهم بما ليس شعباً . بأمة غبية أغيظهم) وهي الامة الاسلامية الناشئة بين الاميين الجاهلين مصداقاً لقوله تعالى (ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون، الذين يتبعون الرسول النبي الأمي) الى آخر الآيات ثم قال سفر التثنية ٣٢: ٣٤ (أليس ذلك مكنوناً عندي محتوماً عليه في خزائني ٣٥ لي النعمة والجزاء . في وقت تزل أقدامهم . ان يوم هلاكهم قريب والمهيات لهم مسرعة ٣٦ لان الرب يدين شعبه وعلى عبيده يشفق . حين يرى أن اليد قد مضت ولم يبق محجوز ولا مطلق ٣٧ يقول أين آلهتهم الصخرة التي تعبدوا إليها ٣٨ التي كانت تأكل شحم ذبائحهم وتشرب خمر سكائبهم . لتقم وتساعدكم وتكن عليكم حامية ٣٩ أنظروا الآن أنا أنا هو وليس اله معي . أنا =

٢٩٤ وجوب قتل من دعا لعبادة غير الله في التوراة (المنار-ج ٤ ص ١٦)

وجود عيسى وفي جميع تفاصيل حياته وولادته من المذراء وفي صلبه وقيامته وصعوده الى السماء حتى فصل له لوقا كل ذلك تفصيلا؟ وإذا كان يجمل هذه المسائل أو يشك فيها فكيف لم يشك في ألوهية المسيح؟ وكيف علم ثاوفيلس أقوال المسيح في ألوهيته ولم يعلم باقي تفاصيل قصته التي فصلها له لوقا مع أن هذه الأقوال ما كانت منفصلة عن حوادث حياته كما يفهم من إنجيل يوحنا ومن علم هذه علم تلك فلم فصلها لوقا عنها وتركها؟ وإذا كان هذا الإنجيل شخصيا فلم لم يكتب تلميذ من تلاميذ المسيح إنجيلا عموميا يكون وافيا بجميع المسائل؟ ولم إذا جلت إنجيل لوقا عموميا ونشرتموه بين الناس في كل زمان ومكان وهو غير واف بالفرض؟ وأي إنجيل عندكم أوفى منه؟ وكيف يجب على البشر الإيمان با كبر مضلة في العالم مخالفة للمقل ولما قل عن جميع أنبياء بني إسرائيل وهي مسألة ألوهية المسيح كيف يجب الإيمان بها لمجرد رواية شخص واحد خالف فيها جميع التلاميذ الآخرين وأتى بما لم يأتوا به؟ وهل نسيت أن من دعا لعبادة غير الله يجب قتله كما في سفر التثنية (١٣: ١٠-٥) ولو كان مؤيدا بالآيات والمعجزات فكيف إذا يصدق يوحنا هذا وهو لم تتواتر عنه أي معجزة؟ ولو تواترت لما عاقبه من استحقاق القتل بنص التوراة. على أن جميع عباراته في هذه المسألة ليست نصا قاطعا كما بين في إحدى الحواشي الماضية وفي كتابنا دين الله ص ٧٦ و ٧٧ وهي كلها مما يمكن تأويله. ولا أدري لم لم يأولوها وباعهم في التأويل أطول من جميع العالمين، ولم في التعسف والتكلف آراء تعجز عنها الجن والشياطين، فخلق أن لوقا إنما لم يرو ما رواه يوحنا لأن كاتب إنجيل يوحنا افتجره من عند نفسه افتجارا وليس هناك من سبب آخر غير ذلك فلا تمجدوا أنفسكم في اتحال الاعذار والاسباب ولا تكونوا في كل شيء مكابرين، وعن الحق دائما معرضين

= أميت وأحيي. سحقت واني أشفي وليس من يدي مخلص. إني أرفع الى السماء يدي وأقول حي أنا الى الابد ٤١ اذا سنت سيدي البارق وأمست بالقضاء يدي أرد قمة على أضدادي وأجازي مبغضي) فقارن هذه العبارات السامية الجليلة بأوهام النصاري في العهد الجديد هدام الله الى سواء السبيل

(المنار - ج ٤ : ١٦٦) خطأ يوحنا في وصف بلاد فلسطين ومبداً أورشليم ٢٩٥

وهناك مسائل أخرى كثيرة ذكرها علماء النقد تدل على أن كاتب هذا الإنجيل ليس يوحنا تلميذ المسيح بل ولا يهودياً ممن يعرفون أرض فلسطين ولا هيكل أورشليم ولذلك وقع في الفلأط في أثناء وصف تلك البلاد ومبداها . فمن ذلك قوله ٢٨:١ (هذا كان في بيت عنيا في عبر الأردن حيث كان يوحنا يعمد) كما في جميع النسخ القديمة وهي مدينة لا وجود لها في هذا المكان ولم يعرفها أحد حتى ولا أوريجانوس المتوفى نحو سنة ٢٥٤ ولذلك أبدلوا في نسخهم الحالية (بيت عبرة) وقوله ٢٣:٣ (وكان يعمد في (عين نون) بقرب ساليم لأنه كان هناك مياه كثيرة) وهذا الموضع أيضاً ما عرف قط حتى ولا في القرن الثالث وأقرب مكان يمكن أن يقال أنه هو المراد موضع في شمال السامرة ولكن الذي يفهم من إنجيل يوحنا أنه في اليهودية (٢٢:٣ و ٣:٤) وقوله ٥:٤ (فأتى إلى مدينة من السامرة يقال لها « سوخار ») وهي غير معروفة ويظن بعضهم أنها « شكيم » ويرد هذا الظن أن بثر يعقوب عند مدخل الوادي تبعد ميلاً ونصف ميل عن شكيم ولا يقتل أن المرأة السامرية كانت تذهب هذه المسافة البعيدة لجلب الماء مع أن الماء غزير بالقرب من المدينة (راجع قاموس بوست مجلد ١ ص ٥٩٢) ومن ذلك أيضاً قوله (يو: ٢: ١٤ و ١٥) إن البئر والغنم كانت تباع في هيكل أورشليم وقد حقق العلماء أنه لم يكن لها موضع هناك بل كانت تباع في سوق بعيدة عنه خارج أورشليم (راجع كتاب دين الحوارق ص ٥٥٠) على أن هذه القصة ذكرت في الانجيل الأخرى متأخرة عن الزمن الذي ذكره يوحنا (انظر متى ٢١: ١٢ ومر ١١: ١٥ ولو ١٩: ٤٥) والظاهر أن الحق معها فإن المسيح ما كان ليقيم على طرد الباعة وكب الدراهم وقلب الموائد وضرب الناس بالسوط (يو: ٢: ١٥) وهو لا يزال في أول أمره في السنة الأولى من بعثته قبل أن يعرفه الناس مع أنه كان بعد ذلك يذهب إلى أورشليم مختفياً خوفاً من اليهود كما قال يوحنا نفسه (٧: ١٠ - ١٣ و ١١: ٥٣ - ٥٧) ثم قصة بركة بيت حسدا (٥: ٢ - ٩) . ومع أن هذه البركة الآن غير معروفة مطلقاً فمن المعجيب أن يكون لها هذه الخاصية العظمى الذي ذكرها يوحنا في شفاها للرضى الذين كانوا ينزلون أولاً فيها بعد تهرريك الملك ماها مباشرة

٢٩٦ أفكار يوحنا في السكلمة مقتبسة من يهود الاسكندرية (التاريخ ١٦م)

ولا يذكرها يوسفوس ولا غيره من المؤرخين في ذلك العصر فهي قصة كاذبة ولذلك حاول النصارى حذفها من الانجيل من قديم الزمان وهذا هو سبب حذفها في كثير من نسخهم القديمة كالسيناوية والفاتيكانية ولكنها موجودة في الاسكندرية وغيرها فانظر الى مقدار تصرف هؤلاء الناس في كتبهم المقدسة !!

والخلاصة أن هذه الاناجيل الاربعة ما كانت معروفة الا في أواخر القرن الثاني وكان هناك كتب أخرى كثيرة يستشهد بها المؤلفون غير هذه الاناجيل كذكرات الرسل (١) المذكورة سابقا وانجيل المبرانيين وانجيل الايونيون والاناجيل المنسوبة الى بطرس وتوما والاثني عشر وبرنابا ونيقوديموس وغيرها كثير وبعد ذلك صارت تشتهر الاناجيل الاربعة شيئا فشيئا حتى جعلت هي القانونية ورفض غيرها الذي ضاع اكبره وأعدموه تدريجيا . ولعل السبب في بقائها دون غيرها هو أنها أصبحت عبارة في اللغة اليونانية واقرب الى غرض النصارى في تلك الازمنة واقل تناقضا وخطأ من غيرها وربما كان مروجوها بينهم أكثر وأمر من مروجي تلك وابرع منهم في حسن السبك . هذا وقد امتدت فلسفة اليهود في « الكلمة » (Logos) أو « الحكمة » كما يسميها سفر الأمثال (٨ : ١٢) وكتاب الحكمة ليشوع بن سيراخ (٢٤ : ٩) امتدت من الاسكندرية الى أسية الصغرى وهناك وجدت وسطا صالحا لنموها فامتزجت بأراء بولس وغيره في المسيح وفي الفداء والخلاص وهي الآراء التي فشت في النصارى وقتئذ ومن مجموع ذلك صدرت الكتب المنسوبة الى (يوحنا) من كنيسة (أفسس) وهي المدينة التي كان يوحنا مقبلا فيها ولذلك لم تعرف هذه الكتب (الاناجيل والرسائل) المنسوبة اليه بين النصارى الاقدمين الا في آخر القرن الثاني كما سبق

فان قيل اذا كانت الاناجيل الحالية مما كتب في القرن الثاني فكيف لم يحذف النصارى منها أقوال المسيح الدالة على قرب مجيئه وعلى أن ذلك يكون عقب

(١) قد بين كثير من علماء الافرنج المحققين أن هذا الكتاب الذي كان ينقل عنه يوستينوس لا يمكن أن يكون هو هذه الاناجيل الاربعة بالرة كما يدعي المبشرون الآن وقد اثبتوا ذلك بمدة براهن بطول بنا ابرادها هنا فن شاء الاطلاع على شيء من ذلك فليقرأ كتاب (دين الخواص)

« Supernatural Religion » ص ١٨١ - ٢٩٦

(المنار - ج ٤ م ١٦) أخبار الانجيل بقيام الساعة في ذلك العصر ٢٩٧

خراب أورشليم مباشرة (راجع مثلاً مت ١٠: ٢٣ و ١٦: ٢٨ و ٢٤: ٣ و ٢٩ - ٣٤ ومر ١٣: ٢٤ - ٣٠) مع أن ذلك لم يتحقق؟ قلت ان هذه الاقوال كانت تعزية المسيحيين الكبرى على مصائبهم في هذه الدنيا (١ تس ٤: ١٨) من عهد المسيح الى أوائل القرن الثاني بعد موت يوحنا الذي كانوا يظنون أنه يبقى حياً الى مجيء المسيح عليه السلام (يو ٢١: ٢٣) فاذا صح أن عيسى قال شيئاً منها فلا بد أنهم لم يفهموا مراده الحقيقي فقلوا عباراته محرقة حتى خرجت عن معناها الاصلية وشاعت بينهم على غير حقيقتها. والارجح عندي أن اليهود الذين دخلوا في المسيحية استنجموا من كتبهم ان زمن عيسى هو آخر الزمان وأن القيامة قريبة جداً منهم كما يفهم من سفر أشعيا (٢: ٢) وأرميا (٢٣: ٢٠) والتكوين (١: ٤٩) ويوثيل (٢٨: ٢ - ٣٢) فانتشرت هذه الاقوال بين النصارى الاولين (راجع أيضاً أع ٢: ١٦ - ٢١) وفشت فيهم حتى نسبوها الى المسيح نفسه وزعموا أنه قال ان القيامة ستقوم عند خراب أورشليم مباشرة (مت ٢٤: ٣ و ٢٩ - ٣٥) ولذلك قال سفر الاعمال أيضاً قلاً عن يوثيل ما يفهم منه أنها ستقوم عقب نزول الروح على التلاميذ يوم الخمسين (١: ٢ - ٢١) فكان النصارى في القرن الاول وفي أوائل الثاني يظنون قرب مجيء القيامة فدخلت هذه الاقوال فيما كتب من الانجيل اذ ذاك (كأصل انجيل متى ومرقس القديم) وتداولها الناس بينهم واشتهرت عندهم هذه النبوات وصاروا يرتقبون تحققها يوماً بعد يوم فلا يمكن بعد أن كتبت وشاعت أن يتلاعبوا فيها وأعين الناس متجهة اليها في ذلك الزمن. أما كاتب الانجيل الثالث فالظاهر أنه كان في زمن يس في الناس من تحقق هذه النبوات وأمثالها في القرن الثاني أو الجيل الثاني كما يفهم من مقدمة انجيله فلذا شك في رواية الفاظها الواردة في أصل الانجيل الاول والثاني وحوار عباراتها تهيئلاً يجعلها أصح للتأويل مما في الانجيلين الاولين ولم يذكر الاقوال الاخرى الواردة في انجيل متى التي أشرنا اليها هنا (راجع لو ٢١: ٢٥ و ٢٥ - ٣٢ تجميد عبارته مخففة في هذا الموضوع عن سابقه) ولم يمنعه اشتهاها الفاظها الواردة في الانجيل

٢٩٨ لم لم يحى المسيح في آخر العالم أو اوله (المنار - ج ١٦٤)

التي قبله وشيوعها بين الناس واعتقادهم لها من هذا التحوير لجزمه بخطأ روايتها
والا لكان المسيح نفسه هو المخطئ فيها وهو غير جائز طبعا
وأما الإنجيل الرابع فتركها بالمرّة وهو مما يدل على شدة تأخر زمنه وتحقق الناس
من عدم صحتها ويأسهم منها ياسا تاما (١)

ولا يلزم من اشتها هذه الافكار والنبوات بين النصارى في القرن الاول
كله والثاني أن غيرها مما في الإنجيل المنسوب لتي ومرقس كان شهيراً شهرتها
ومعروفا بينهم مثلها فكاتبها وان نحاشيا تحريفها أو تحويرها لشهرتها الآن ذلك
لا يضمن لنا صحة رواية الاشياء الاخرى التي ليست شهيرة بين الناس شهرة هذه
النبوات . هذا وعدم علم بايلاس المتوفى نحو سنة ١٦٤ - ١٦٧ ميلادية بهذين

(١) حاشية - لما كان النصارى في القرن الاول يعتقدون قرب انتهاء العالم كما بينا هنا وفي
مقالة الصلب (ص ١٥٧) وأنهم آخر الامم وآخر الدهور وأن الساعة قريبة جداً منهم (و ٢٢ : ١٠) و (١ : ٢ : ١٨) و (١ : ١٠ : ١١) وأن بعضهم يبق حيا الى مجيء
القيامة (١ : ١٥ : ٥١ و ٥٢ و ١٠ : ٤ : ١٥ - ١٨) لما كان هذا اعتقادهم كان هناك
مسخ زمني للقول بحصول التجسد والصلب والخلاص في زمن المسيح آخر الزمان كما يزعمون
ولكن الآن وقد مضى على البشر عشرون قرناً (ولا ندري كم بقي من عمر العالم ؟) لأهمهم
لم حصل الصلب وجاء المسيح في ذلك الزمن ولم يحى في نهاية العالم أو في أول الامر بسد
عصيان آدم مباشرة ؟؟ وحيث قد ظهر أن العالم لم ينته عقب المسيح مباشرة كما فهموا وقد وصل
الرقى البشرى الى درجة لم يصل اليها قبل المسيح ظهر لنا عدم التناسب بين حصول الصلب والزمن
الذي حصل فيه فكان الاولى عقلا والانسب أن يحصل قرب نهاية العالم حتى تختم جميع الترابين
والفضايا به ويختم به الزمان أيضاً

فان قيل - كلامك هذا صحيح اذا كان المسيح مجرد ذبيحة فقط ولسكنه هو ذبيحة ومثال
للشجر في تقديم أنفسهم ضحية لاجل اخوانهم الاخرين فلماذا جاء في ذلك الزمن ليقتدي به الناس
بصد في أول الصور . قلت : الظاهر من صلوات المسيح وهما وحزنه وقوة الملك له وطلبه
النجاح من الله ومحاولته الدفاع عن نفسه وتصيبه فرقا وعراشه الخ الظاهر من هذا كله كما بينا في
مقالة الصلب (صفحة ١٢٢ - ١٢٥ و ١٦١ وأيضاً ١٠٩) أنه لم يقدم نفسه باعتباره بل
أكره على ذلك اكراما وبذله الله بدل الناس ولم يشفق عليه كما قال بولس (رومية ٨ : ٣٢) فهو
ليس مثالا حسناً لتضحية الذات في سبيل قهر الناس بارادته ورغبة منه واختياراً (راجع أيضاً كتاب
دين الله ص ٨٠) وعليه يكون صلب المسيح مجرد ذبيحة بشرية لارضاء هذا الاله المحب لسفك
الدماء البريئة وليس فيه شيء آخر يستفيد منه الناس فكان الانسب أن يحصل صلبه في نهاية
العالم أو في أوله وأما حصوله في ذلك الزمن (من زهاء عشرين قرناً) فلا أهم له الحكمة ولا
أعرف له مناسبة الا قلل المعجيين بقتلهم هذه من النصارى يهودتنا اليها . ونوق كل ذي
علم عليم

(المنار - ج ٤ م ١٦) نصحيح اغلاط طبعية ٢٩٩

الأنجيليين (متى ومرقس) بحالتهما الحالية كما ينال على أنهما لم يكونا بهذه الحالة في زمنه أو لم يشتهرا بها إذ ذاك بل كان أنجيل متى عبارة عن بعض أقوال عن المسيح باللغة العبرية وأنجيل مرقس عبارة عن مجموعة من أخبار المسيح وأقواله باللغة اليونانية إلا أنها غير مرتبة كما سبق بيانه وربما كان الذي منع التلاميذ من الاعتناء بكتابة الأنجيل هو توهمهم قرب انتهاء العالم فإذا صحح أن نبوات يوم القيامة كانت في أصل هذين الأنجيليين فترجم الأول ومرتب الثاني لم يجسرا على تحويلها أو تحويلها نظرا لشهرتها بين الناس أو لظنهما أنها ربما تحققت عن قريب ولكن هذا السبب لم يكن عند كاتب الأنجيل الثالث كافيا لمنعه من اصلاح ما اعتقد خطأه لتأخر زمنه ويأسه وخصوصا لانه كان كثير الاجتهاد والتدقيق كما هو صريح مقدمته ولم يقصد بكتابة انجيله أن يكون لجميع الناس بل لشخص صديق له يسمى ثاوفيلس فلا يهجه ان قبله الناس منه أو لم يقبلوه مادام مقتنا بصحة ما استنتجته وكتبه وصدقه فيه صاحبه

الدكتور محمد توفيق صديقي

البقية تأتي

﴿ خطأ وصواب الجزء الثالث ﴾

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
١٨٧	١	انه يجوز	انه لا يجوز
١٨٧	٦	أن يعرفون	أن يعرفوا
١٨٩	٢١	تكافؤ	مكاناً
٢٠٩	١١	بالاولى	بالاولى
٢١٨	١٤	ابنلي المؤمنين	ابنلي المؤمنين
٢١٨	٢٥	أقسمهم	الناس أقسمهم
٢١٩	٢٠	من شيء يوف	من شيء في سبيل الله يوف
٢٢٠	١٦	كبرائنا	كبراءنا
٢٢٣	١٥	والثبري	والثبري
٢٣٧	١٩	يفتح مكتب	يفتح مكتبا

٣٠٠ كتاب السيد الإدريسي للإمام يحيى (المنار - ج ٤ م ١٦)

كتاب سياسي للعبرة والتاريخ

عثرنا على صورة هذا الكتاب الذي أرسله السيد محمد الإدريسي

(إلى الامام يحيى حميد الدين)

بتاريخ ١٦ ربيع الأول الأنور سنة ١٣٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن علي الإدريسي إلى جناب المولى ، الذي هو بالمحمد
أولى ،^(١) الامام يحيى حميد الدين أشرق الله شمس سعيده ، وأعلى مراتبه
على سنن جده ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد تقديم تحيات بين يدي
بجوى هذه السطور ، تهديها اليكم نسائم الوداد ونفحات الاخلاص على
أطباق النور ، فقد وردت كتبكم الكرام آخرها ما هو بصحبة السادة
الاجلاء العلماء الاعلام ، السيد العلامة صفي الاسلام الصنو أحمد بن يحيى
ابن قاسم عامر ، والصنو العلامة العزي محمد بن علي بن أحمد بن حسين
الذاري ، والصنو العلامة الوجيه عبد العزيز بن يحيى بن المتوكل ، والصنو
العلامة العزي محمد بن محمد الشرعي الحولي ، وقد سرنا وصولهم وشريف
قدومهم وانشرح البال من لطائف علومهم ، وظرائف فهمهم ، وتذاكرنا
في أبحاث شتى .

أما مادة الصلح بيننا وبين الحكومة فمن أول يوم وما ندعو اليه
هو الوفاق ، وكلما أرادوا عقد ذلك نقضوه وكفى بما كان في هذه المدة

(١) حذف من هذا المكان ما أعيد من الانقلاب والسبع

(المنار- ج ٤ م ١٦) كتاب السيد الادريسي للامام يحيى ٣٠١

الاخيرة ، فان المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات بل اربع (مرات) بعد وصول رسالهم الينا فاذا أجبننا بما فيه الوفاق أعرضوا تيهًا وكبرًا واحتقارًا لنا

فأولى المرات بواسطة محمد توفيق^(١) في محيئه الاخير فأجبنناهم ذاكرين مواد بسيطة لأن في ذلك الوقت لم يكن قد وقع بيننا وبينهم سفك دماء. وتلك المواد هي أن نكون في جهاتنا آمريين بالمعروف، ناهين عن المنكر، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بقاء مرا كزهم ، واليهم تساق الحاصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة والمتريدين في مصالح البريات ، وان يبقوا (جازان) برتبة المعتاد ، وان لا يحدثوا زيادة من القوة في البلاد ، وان يفك أمير مكة صالح بن حسن وصاحبه من الحجاج ، وان

(١) هو الشيخ محمد توفيق الأرنؤطي الأصل الممدود من علماء الترك جاور في الأزهر وعرف السيد الادريسي فيه وقد أرسله اليه الاتحاديون بعد الدستور غير مرة ليكشف لهم حقيقة أمره ، وقد كنت مرة في ناديهم الشهر (بنور عثمانية في الآستانة) حين جاءهم أول كتاب منه فأخبروني أنه أثني عليه فيما كتبه ووصفه بالاخلاص للدولة ولتقام الخلافة وانه لا يريد الا ارشاد الناس لما فيه صلاحهم في دينهم وطاعتهم للدولة . فذكرت هذا الكلام للصدر الاعظم حسين حلمي باشا : فقال الشيخ توفيق رجل بسيط ساذج الخ ولم أسمع يومئذ من رجال الجمعية مثلما سمعت من الصدر من الارتباب وسوء الظن . وقد اجتمعت بعد ذلك بالشيخ توفيق في الآستانة ثم في مصر بعد عودته المرة الثانية من اليمن وكانت الحكومة قد اظهرت العداوة للادريسي وأذته بالحرب فسألته عنه فقال : انه على ما عهدت من قبل من الاستقامة والاخلاص ولكن الحكومة اعرف بسياستها . أو ما هذا معناه . وقد رأيت بعض اخواتنا العرب في عبي يطعنون في الادريسي فعارضتهم وذكر لهم ما سمعته وما رأيته من بعض كتبه لأهله في السودان الناطقة باخلاصه للدولة حتى اضطره الاتحاديون بضغطهم الى ما كان من المقاومة .. فاقنعوا

٣٠٢ كتاب السيد الادريسي للإمام يحيى (المنار - ج ٤ م ١١)

تنوسط فيما بينكم وبينهم من الصلح . وهذه المواد مما يضحك منها لأنها
لبساطتها لا تكاد ان تكون مطالب . ولكن أدانا الى ذلك حب الراحة
للبلاد والعباد .

فما كان الجواب الا بنقيض ذلك فساقوا تلك القوة التي يقدمها
محمد رانج بك ومحمد علي باشا في جازان ، وملاؤه بالآلاف ، وازدادوا
عدواناً على طلب الحجاج لجسهم كما وقع في حبس بعض رجال (المع) في
حج هذا العام . وأشعروا ان العسيري تابع لامارة حسين بن عون ^(١)
وأرسلوا الينا بطريق مصر في حين وصول القوة العامة برفق عزت ^(٢)
اني ان أردت السلامة افتح لهم الطريق الى الإمام التي تمر على طرف
البلاد التي بيدنا ، فقوضنا الامور الى الله واستعنا به في مدافعتهم وبمحمد
الله قد كان ما كان

ثاني المرات بواسطتكم عند ما وصل اليكم عزيز ^(٣) ووافقناكم فكان
منهم الجواب بالتعليق على ماهو في حكم الاستحيل وهو اجابتنا لحضور
الاستانة . وقد تحقق لكم من هذا نهاية الاعراض ، مع انكم قد بذلتم
الجهد كما أخبر عزيز عند وصوله مصر لبعض أصدقائنا بذلك ، وبما
كررتوه من المراجعة فيما هنالك ، ومنع عزت وأخذ في تجهيز نحو
تسعة وثلاثين طابورا الى ان حال يتنا وبينهم الله بما تداركنا به من رحمته
(١) أي جنلوا بلاد عسير تابعة لأمير مكة الشريف حسين بن عون (٢) هو
عزت باشا القائد الاخير لحملة اليمن وهو الآن القائد العام لجيش الدولة في شطلجة
بجوار الآستانة لمدافعة البلقانيين عنها (٣) هو عزيز بك علي المصري الذي كان
واسطة الصلح بين الامام وعزت باشا في اليمن وهو الآن أمير العرب وقائدهم في
في نظر بنغازي بمجاهد ايطالية

(المنار - ج ٤١٦) كتاب السيد الأديسي للامام يحيى ٣٠٣

فكشف عنا النعمة ونجانا كما هو سنته مع عباده المؤمنين ، وعكس عليهم القضية وسلط عليهم عبادة اله أولي بأس شديد فجلسوا خلال الديار وكان وعدًا منقولاً .

ثالثها كان بواسطة السيد الشراعي مع بعض اخواننا فأجبنا فكان الجواب منهم بالسكوت .

رابعها مع سليمان متصرف عسير لما أتانا جوابه ^(١) بعد أن قامت عليهم فتنة الطليان يدعوننا فيه الى الوفاق ، وان نكون اخوانا ونهجر الشقاق ، فأجبنا عليه بالترحيب والتسهيل ، فارسلنا بعض خلص أصحابنا الى ان وصل بقرب معسكرهم وخاطبه بحضوره لاجل المذاكرة فيما يجمع الشأن فكان يساجل الى ان تمكن من أرزاق ومعايش لأنه في ذلك الوقت كان عادماً فلما رأى انه استغنى تكبر وأجاب بالغلظة وأعداد الطواير الجملة للمخالفين فرجع صاحبنا بذلك

ثم في هذه المدة مع مارأينا من فتك الطليان بهم أخذنا العطف فامسكنا كل حركة ، وكتبنا لمن في مفرزة (ميسيدي) ^(٢) ان دهمكم شيء فلكم مناعون . فكان منهم أن محمد علي ^(٣) مر بطريق القنفذة، وليته لما مر قصر اشتغاله بمصاحبة المسكر بل أخذ يحرق ما وجد في طريقه من بيوت

(١) قد وقفنا على كتاب سليمان باشا هذا للسيد وجواب السيد له ونشرهما بعد (٢) ميسيدي ثمر من ثغور عسير بين الحديدية وجيزان او جازان وفيه قلعة عسكرية وهو الآن من الثغور التي يد السيد وقد عثرنا على كتاب من القومندان التركي الذي عرض السيد عليه المساعدة على ايطالية (٣) هو محمد علي باشا الذي كان والي اليمن وقائدها العام

٣٠٤ كتاب السيد الأديبي للإمام يحيى (المنار - ج ٤ م ١٦)

السادات العلماء لأن هذا الرجل أكبر عداوته لأهل الدين لأن ماناله من الشرف في الآستانة (كان) بأسباب شنته لعالم في اطنه أيام تنازع وقعيين المسلمين والنصارى هناك. ولما قدم جازان بالمساكر لم يحتر لهم (خسته خانه) الا جامع تلك البلدة ولا يهمه أن تلوث بالنجاسة وتعطلت اقامة الجمعة فيه وكأنه يظن أن هذه هي الاسباب في ارتزاقه النياشين والرتب من باب «من رزق من شيء فليزمه» وهذا هو السبب في تجهيز ما وجهناه من الجند الى جهة الشام^(١) لاجل مدافعة هذا الطغيان، والمحافظة على مراكز أهل الدين والايان

وقد حصلت المذاكرة بيننا وبين هؤلاء الاخوان في هذه الاحوال الى أن ساق بنا الكلام الى مفرزة (ميدي) وأخبرناهم ان الطليان قد ضرب قلاع الدولة ومراكزها من باب المندب الى جدة، وهذا تلك الحصون بمدافعه المسلحة ولم يبق الا هذه القلعة مع ان شيخ البلدة التي فيها قد سبقت له جناية مع الطليان بواسطة شهادة سبنوك طال الخلاف بين الترك والطليان فيه وتوقف الامر على شهادة هذا الشيخ وتهددته الدولة بالشهادة لها فشهد. فاذا قصد الطليان هذه المفرزة لا يقتصر عليها بل يتعداها الى تلك البلد لما جناه شيخها عليهم وسابقاً قد ضربوا هذه البلدة كما قد عرفته ومن المشاهد ان هذه المساكر كجيلة من في كل موضع اذا ضرب الطليان المواقع هربوا من مواقعهم تلك الى محلات العامة ولم يدافعوا ولا يضرب مدفع واحد، وقد ضربت هذه القلعة من نحو شهر وخرجوا

(١) هي الحدود الشمالية لسير يسونها جهة الشام

(المنار - ج ٤ م ١٦) كتاب السيد الأديبي للإمام يحيى ٣٠٥

منها كما ذكرنا ، وهذا مما أوقع الناس في العجب ، فإن الدولة لما عجزت
عن إصلاح الداخلية كان يرجى منها حفظ الخارجية ، والقيام بالدفاع
عن الرعايا ممن قصدهم بسوء ، فعجزت الدولة الآن عن هذا وهذا فابقي
لهم الا أن يسموا الناس بحسن الخلق لو كانوا يقتلون

ثم انه قد اشتد الخطب من الطليان بمحاصرتهم للحديدة الى حالة يخشى
معا أن تحتل الحديدة فتكلمنا مع المسكر الذين في القلعة بأن يقيم بها
ضرره على الاسلام والمسلمين لان الحديدة اذا احتلت يتبعها ملحقاتها
ومن ذلك هذه القلعة ، ومن المعلوم حسب أصولهم أنه اذا احتلت الحديدة
وجاء المحتلون ببوايرهم لاستلام هذه النقطة تبعاً للمركز ومعهم الاذن
بالتسليم من كبراء الترك فان من في هذه النقطة لا يلتفت الى الاسلام ولا الى
المسلمين ولا يهتمون بأمر الوطن بل حالاً يعملون الترتيب اللازم في التسليم
الى المحتلين ولو بطريق الحرب مع أهل الوطن بأن يضربوا من القلاع
وتضرب البواير من الساحل حتى يتصلوا بالمحتلين ويدفعوا لهم موقع
الحرب ، ويسلموا أهل الوطن الى الاسر ، كما فعلوا في بني غازي احدى
متصرفيات طرابلس ، فان أهلها عشية احتلال الطليان لما رأوا بووير الطليان
بالساحل أسرعوا الى مركز الحكومة ليستمدوا للقنال ويدعوا أهاليهم
وأموالهم في محل مكين ، فمنهم الاتراك والزمومهم الطمأنينة فرجموا
الى بيوتهم ، فلما جن الليل لم يشعروا الا والمتصرفية باجمعها صارت عساكر
طليانية فقاموا للدفاع ولم يمكن الخروج من المنازل الا للرجال دون النساء
والذرية ، وهم الآن تحت قبضة الطليان . واشتهر ان هذه المعاملة من

٣٠٦ كتاب السيد الأديسي للإمام يحيى (المنار - ج ٤ م ١٦)

المساكر بأسباب ما أخذته كبراؤهم من الطليان خفية . وبأسباب ذلك استقلال الصدر قتين ان بقائهم حينئذ في المواقع الحربية لا للدفاع وحماية الثغور كما هو اللازم لمن يتولى امارة المسلمين بل للاغراض الفانية ، ويبيع البلاد للمصلحة الشخصية ، فمن ينع الاسلام فلينع من الترك ، ومن يندب الدين فليندبه مما لهم من اختلاق الافك ، فلما خاطبناهم في النزول مضى ليقوا مع المساكر العريية جنبا بجنب حتى اذا احتلت الحديدة يكون موقع المفزة الميدية بأيدي المسلمين يؤدون فيه ما أوجب الله عليهم وان امتنعوا فلا الزام . وان أرادوا اللحاق بكبرائهم فلهم ذلك . فأبوا هذا وهذا « ولا يحيق المكر السيء الا بأهله » .

والمعجب من هؤلاء الناس يذكرون اننا السبب في تركهم للمدافعة كما روى عنهم السادة الواصلون فليت شعري من أي وجه ؟ وأي قرب بيننا وبينهم في المسافة أن يقولوا نخشى أن نصلي بنارين اذ في الاقل بيننا وبين الحديدة ثمانية أيام ولو سلم هذا فما يكون جوابهم في احتلال الطليان لطرابلس ؟ وما المانع من المدافعة هناك مع أن أهل تلك الجهة من المخلصين للحكومة بل هم قائمون بالقتال للمحتلين من الآن ، ومن المعجب ان الحكومة قبل أن يحتل المحتلون رفعت الاسلحة والوالي والعسكر الا شيئا قليلا وبعد ذلك لم تمد المجاهدين ولا بدرهم أو ثمر . وفي عهدي انا عرفناكم سابقا ان في صبح ليلة خروج الاتراك من جازان وفي اليوم الذي بعده جاءت بوسطة بطريق البحر فوقعت بيد المجاهدين فاذا بعض رسائلها يحتوي ترجمتها على اعلان حرب ايطاليا لهم وانه يلزم ما ميرهم هنا العناية برعايا الايطاليين وحفظهم ، فتمعجبنا من حسن معاملتهم ، هذا لمن

(المنار - ج ٤ م ١٦) كتاب السيد الأديسي للإمام يحيى ٣٠٧

ناوؤهم بالمداء الأكبر وإذا حصل منا معاشر المسلمين أدنى شيء معهم قامت
القيامة . وبينما نحن في هذا الموضوع إذ ورد منكم كتاب كريم ، فتلقيناه
بالترحيب والتكريم ، وسنوفي كل بحث مما أشرتم إليه حقه إن شاء الله
فأما ما أشرتم إليه من قولكم (والدولة العثمانية وإن كان أمرؤها كما
عرفتم فانه عند الشدائد تذهب الأحقاد - إلى أن قلتم - أما ما كان سابقاً مما
ذكرتم من تباعد العثمانية عن الصلاح فانه لا يغرنا الآن الانصاف)

وقد أنصف الغارات من رامها . فلا يخفكم أي حقد عندنا ؟ ولما
جاءني كتاب سليمان (باشا) يمنح إلى السلم في وقت قيام الطليان وافقت
وأجبت بما صدرت إليكم صورته وأرسلت من أخصاء اخواننا من يقوم
بحل هذه المشاكل كما قد أشرنا لكم في أول الجواب ولم نلتفت إلى ماسبق

منهم من الإيعاد بأنواع المهالك حتى بشق بطون الحوامل فلما جاء جواب
سليمان لذلك الاخ (يعني مندوبه) بالتهديد وأعداد الطواير للتربية تعجينا من

ذلك ومازلنا نتوقف عن عمل أي حركة رجاء أن يهتدوا إلى الصواب فما
كان بعد ذلك إلا مرور محمد علي (باشا) في شهر ذي الحجة يحرق بيوت
السادات والعلماء وأفاضل الناس كما قد ذكرنا لكم أول الكتاب . فياليت
شعري مانصنع بعد هذا وهل فيه انصاف أعظم من هذا الانصاف حتى من
كان لنا بالامس عدوا لدودا أصبحنا نتقرب إليه بالمودة لا شيء * بل كان
حبا للصالح مزيدا * وهل من العقل بعد ذلك لنا أن نرمي باتقينا إليه
ولو على المهالك ؟ وهل هذا من الدين ؟ كلا وأصدق القائلين يقول
(ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين)

ثم ان ما أشرتم إليه هو لم يزد عن كونه من قبلكم ولم ندر ما مام عليه

٣٠٨ كتاب السيد الأدرسي للإمام يحيى (المنار - ج ٤ م ١٦)

اذ لم يرد من كبرائهم وأعيانهم من تحسن المخاطبة معه في ذلك وفي كيفية مواصلة الخطاب الى الاستانة لان ولاية اليمن صارت الآن منقطعة عن الولاية العثمانية للحيولة بالقوة الإيطالية

وأما ما أشرت إليه (ان لو اقترن ما بيننا وبينهم بصلح ما بينكم وبينهم) فاعلم أيها الامام اني عند ما أتلو ذلك، أجد خاطري ينكسر مما هنالك، لانه حين أرادوا أن يقتسموا الفرصة فيّ وان كنتم جزاكم الله خيرا كزرتهم التوسط في الصلح لكن لا على طريق الشرطية بخلاف الآن لما كان الصلح لمصاحبتهم أوفق فأترعوم عليّ مع اني الصاحب القديم، والخل الذي هو على العهد الى المات مقيم :

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى ما الحب الا للحبيب الاول
ومنازل في الارض يأتها الفتى وحينه أبداً لأول منزل
وأما ما ذكرتموه (ان الملل الكفرية كما عرفنا فوقت سهام انتقامها على الدين القويم، وفعلت بالمسلمين أقبح الافاعيل الى آخر ما شرحتموه) فلا يخفكم ان هذه الامة قد أخذت هذه الازمان الطويلة وهي في اطمئنان بال، وسكون الاحوال، لما كان سلاطين آل عثمان قائمين بحماية الشرع الشريف، ولا مظهر لهم الا انهم نواب الامة الاسلامية في حقوق دينهم الخفيف، ولا شك ان أهل الملل المختلفة لا يتجاسرون على هدم هذه السياسة لانها تستدعي الثورة العامة بين المسلمين وغيرهم في جميع الاقطار الشاسعة ولا أضر على الاجانب من هذه الحرب الدينية، وبها كان يهددم السلطان السابق عند المشاكل الدولية، فيجنحون الى الموافقة، فلماذا عشنا وعشتم طول النشأة لم نسمع في الخارج بمشاقة، بل كان في آخر المدة الاخيرة

(المنار - ج ٤ م ١٦) كتاب السيد الأبريسي للإمام يحيى ٣٠٩

مارفع الدولة لأعلى مكان حيث ظفرت باليونان، واحتلت عاصمة ملكهم بقوة عظيمة القدر والشان، فلما جاءت هذه النشأة الأخيرة من الأتراك تظاهروا بالحرية ليرضوا أهل الملل الأخرى وأن الاختصاص بدين الإسلام هم منه على فكاك ولهذا سموا أنفسهم بالجامعة العثمانية، ليوحدوا الملل هرباً من الجامعة الإسلامية. وقد أرسل جنابكم إلينا تلك الرسالة المؤلفة لشيخ الإسلام سري زاده محمد صاحب ونبته عافاكم الله على ما فيها من الإلحاد وجزاكم الله خيراً بتلك الافادة. فحينئذ حدث أمران: ضج أهل الإسلام من رغبة الأتراك عنهم، وطمع أهل الملل في الأتراك لنفور الجمعية الإسلامية منهم، فأخذوا في انتهاب البلاد منهم، فاستقلت ولاية البلغار، بعد أن كان ملكهم في زمن السلطان السابق برتبة ياوران، وبيعت ولايتا البوسنة والهرسك علناً، وطرابلس خفية، وصدق لفرنسا على تبعية تونس، وحينئذ قامت الأجانب يفار بعضهم من بعض فمدوا أيديهم إلى احتلال البلاد العثمانية لهذه الأسباب ولغير العثمانية بطريق أولى كتبريز وفاس كما ذكرتم، مع أن فاس هذه من أعوام قريبة سعى السلطان السابق في استقلالها بواسطة ملك ألمانيا لتحتفظ من غوائل الأجانب، فتغيرت في هذه الأيام السياسة الإسلامية من أهلها فكان ما كان في مسافة ثلاث سنوات، وهذه الرابعة أقبلت فيها تداعي الشدائد من كل الجهات، وكل فريق يمد يده إلى ماشاء من النواحي المختلفة.

وقد عرفناكم بمنشأ هذه الأحوال، لتعرفوا من هم السبب في محاق البلاد الإسلامية والاضمحلال، فهم الاحق بالملامة، والتقريع والتوبيخ وسلب الكرامة وبالنيت شعري ما المراد منا في الرابطة التي أشرتم إليها فإن كان المقصد

٣١٠ كتاب السيد الأديبي للإمام يحيى (المنار - ج ٤ م ١٦)

التسكين المجرد الى ان توافق معهم الامور ثم يقبوا كأن لم يكن بيننا وبينهم صداقة كما كان بالعام الماضي اذ قدمنا لهم عشرة آلاف عود للسلك وأمانا لهم الطرق وتمهدنا لهم بالاصلاح حتى صاروا دولة حقيقة يروحون ويفدون بكل شرف، فما كان منهم الا تدير الحيلة في الهجوم للقبض علينا فنجانا الله وآل الامر الى مام فيه من الاهانة والحيرة ولا حول ولا قوة الا بالله .

أولا توافق الامور كما هو المنتظر ان لم يستعطفوا خواطر المؤمنين واشتد الحال ان آل الى سقوط البلاد بأيدي الغير يسلمها الاتراك لهم ولا يلزمنا الا قبول ما حلوه وأبرموه فما في هذه الا اقامة الحجة علينا من الله ، وما المندرة في ذلك المقام الالهي . وان كان القصد ان نكون نحن وهم شركاء في المواقع بدون خداع في الحال والاستقبال ، شركاء في الدفاع عن الدين ، شركاء في الرأي حتى نعلم ما يراد بنا ، ونؤدي ما أوجب علينا ربنا ، ولا نكون ألوية للاتراك يسلموننا الى الغير متى شاءوا والعياذ بوجه الله بل نكون على أمن من ذلك كله ، فأهلا بالوافق وسهلا .

وفي الحقيقة الحقير ان هو الا رجل قام بتأييد الله في هذه البرية القراء للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واقامة الشريعة التي لا حرز لنا دونها ولا عصمة ، ان كنا ممن يحتفلون بتعاليمها الالهية ويخدمونها

فقامت هذه النشأة الجديدة من الاتراك وحشدوا المساكين المصعوبة بالدمرات والسيوف البواتر ، وشاع وذاع انه صدرت ارادة سلطانية ، واشارة من لدن الجمعية ، باستئصالنا ، ولا يعلمون ان الامر بيد الله وهو أكرم الاكرمين ، لا يضيع من من عليه من بريته ، وكساه

(المنار - ج ٤، ١٦٠) كتاب السيد الأديبي للإمام يحيى ٣١١

من الايمان بحال كرامته ، بل ينصره ويتقم من عاداه كما وعد في كتابه
العزيز ، وعد الله حقا ومن أصدق من الله قيلا . فقال عز وجل (انا لنصر
رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد) . وقال عز وجل
(فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقا علينا نصر المؤمنين) واني والله
عند هذه الآيات اعلم من أين أخذت هذه الدولة فتداعت عليها
الاهوال من كل جانب جملة واحدة على غير أسلوب معروف ، ولا
تقدير في الحساب مألوف (واذا أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له)

فاجأها القهر الالهي بفتة وانقطعت في مدافسته كل حيلة فسبحان
القائل (وما لهم من دونه من وال) . واني والله لاعلم بدواء تلك العلة
فهل من سبيل الى ان أكون الطيب الرباني ، ولا تكاد تلبث هذه الدولة
ساعة حتى يشفيها الله في جميع الانحاء لكن انت رجعت سياستها الى
الصراط المستقيم الرحماني . وقد ذكرنا للسادة الواصلين تفاصيل الامور
وأبدينا لهم ما يصلح في المقام واكتفينا ببيانهم عن شرح ذلك هنا لأن
للكلام مقامات طويلة ومباحث مختلفة ، كما سيوضحون لكم ، وهم من
أفضل عباد الله وله الحمد ان جعل بيننا وبينهم التآلف وخالص الوداد في
الله ، ومثلهم يقوم بالبيان وكونوا على يقين ان مافيه صلاح المسلمين
والاسلام وحفظ البلاد بدون خداع قانا فيه على رفاق . وكذلك اكتبنا
ببيانهم في مادة الحدود من (الشرف) الى (بني جماعة) وقد تحررت
بذلك ورقة بخط السلامة المفضل بدر الآلي السيد أحمد بن يحيى عامر ،
هذا وشريف السلام وأسناه يعمكم ومن بالمقام ورحمة الله وبركاته

الامضا

﴿ انتقاد لائحة الاصلاح البيروتية ﴾

(الحقوق التي اعطتها اللائحة للمستشارين الاجانب)

(١) جاء في المادة الرابعة أن اعتراض الوالي على قرارات المجلس العمومي مقيد بمصادقة مجلس المستشارين . وهو قيد لا حاجة اليه لان مجرد اعتراض الوالي على قرار ما لا يقتضي الغاء حتى يقيد فيه بما يمنع استبداده به ، ومن شأن الاعتراض أن يبنى على أحد أمرين اما مخالفة القوانين أو مخالفة المصلحة ، ولو قيدوه بها لكان أولى حق لا يكثر الاعتراض من الولاية البداه فيضيع بها الوقت . وما دام القول الفصل في الاعتراض للمجلس فلا اعتراض اما أن ينفع ولما ألا يضر

(٢) في المادة الخامسة ان لجنة المجلس العمومي تجتمع بإدارة مستشار هذا المجلس ومن حقوقها دعوة المجلس لاجتماع فوق المادة باتفاق ثلثي أعضائها ومصادقة مستشار المجلس . فهذا القيد لا حاجة اليه أيضاً وفيه هضم لحقوق اللجنة عظيم ، قلنا سوفا أن يكون اجتماعها بإدارة المستشار لاتخاذها اماما ومرشداً لما فيها هو أعلم به منها من وظائفها كلها أو بعضها ، فلم لا يجوز لها الاستقلال بطلب عقد المجلس اذ رأي ثلثا أعضائها الحاجة الى ذلك لامور تتعلق بمصلحة بلادهم يجوز أن لا يعرفها المستشار ؟ ألا يجوز أن تكون المسألة التي يدعونه لاجلها مهمة جدا في نظرهم وأن يكون للمستشار هو في عدم اجتماع المجلس لما لان فيها تمارضا بين مصلحة الوطن ومصلحة أبناء جنسه الاوربيين ؟ بل فالمصلحة أن لا نجعل له حقا يمكن أن يضر ولا حاجة تدعو اليه أي ليس لنا فيه قمع . على ان القاعدة الاصولية ان دفع المفسد مقدم على جلب المصالح

(٣) في الكلام على تعيين الموظفين من المادة السادسة أن طالب الوظيفة يتحتم امام لجنة مؤلفة من مستشار ورئيس الدائرة التي يطلب الدخول فيها . والظاهر ان الامتحان يكون باللغة العربية ولا تشترط اللائحة أن يكون المستشار عارفاً بها لانها معرفته للتركية أو الفرنسية تقوم مقامها ، ثم ماهي مواد الامتحان ولم يشترط في كل مستشار أن يعرف قوانين الدولة فتقول ان الامتحان يكون بموادها

(٤) في الكلام على عزل الموظفين من المادة السادسة أيضاً أن رؤساء المديرية تكف أيديهم عن العمل بناء على طلب المستشار ومصادقة مجلس المستشارين ، وأن سائر الموظفين المعينين من قبل الولاية تكف أيديهم بناء على طلب المستشار ورئيس الدائرة المنسوين اليها فقط ، وان موظفي الحكومة المركزية يكون عزلهم

(المنار - ج ١٦ م ٤) انتقاد لائحة بيروت الإصلاحية ٣١٣

بطلب من مجلس المستشارين وبمحكم من هذا المجلس . وقد جعلت اللائحة للتعيين الأولين من الموظفين الذين تكف يدهم حق مراجعة الوالي في مدة معينة . ولكنها أوجبت على الوالي أن يجبل دعوى من يراجعها إلى مجلس المستشارين الذين كان كف اليد من قباهم ليحكم فيها . فهذه حقوق تجبل أمر الزل كله بأيدي المستشارين الذين لا يعرفون لغة البلاد ولا قوانينها ولا يشترط فيهم ذلك ولم يقيّدوا بقانون آخر يحكمون به في الزل والايقاف . وهذه ساطة استبدادية خطيرة قد تقع على بعض الناس بالقوة القاهرة، وأغرب الغرائب أن يطلبها بعض الناس لا أنفسهم ويسونها إصلاحا وإنما طلبها مبني على قاعدة عدم وجود الكفاء لادارة الحكومة في البلاد، فكيف يكون حال هؤلاء الموظفين الذين يقل فيهم الكفو مع المستشارين الذين بأيديهم أمر وزقهم وهم يذلون الآن لرؤسائهم من الترك خوفاً من الزل الذي لا يقطع الامل من العودة إلى الوظيفة أو نيل خير منها، فكيف يكون ذلم لمن اذا عزلوه هم يجرمون بزلهم من خدمة حكومتهم طول حياتهم ??

(٥) اغرب كل ما في هذه اللائحة على الاطلاق أنها بعد ان جعلت أمر عزل الوطنيين في أيدي الاجانب ناطت بهم عزل أنفسهم أيضا كان واضمها بحسبون أنهم سيجدون في أوربة من المستشارين والمفتشين ، من يجري على سنة الحلفاء الراشدين، ونسوا انه لا يعرف في أوربة كلها رجل سياسي وقع صوته بالرضاء بالغاء امتياز الاوربي على الشرقي في الحقوق والعقوبات ، بل المعروف عن الكثيرين منهم أنهم لا يرون أمة من أمة الشرق توازي صلوكا اوريا ، والذي يزيد هذا الامر غرابة ان هؤلاء المستشارين الذين يعدون في تكافلهم واتحادهم في الشرق كأنهم رجل واحد قد جعلت اللائحة أمر مذهبهم مفوضا إلى آرائهم وأهوائهم لا إلى قانون يوجب عليهم الحكم بمواد معينة في كل ذنب ، على حين أنهم اذا قيدوا بقانون ونيط أمرهم بمجلس تأديب وطني أو محتاط لا تسهل معاقبتهم بما يوجب ذلك القانون « هذا وما فكيف لو »

*

اقتحت اللائحة في المادة السابعة ان تعين الحكومة المركزية المستشارين من الاجانب للشرطة (الجندومه) والمالية والبوسطة والتفراف والجرك في مركز الولاية ومفتشا عاما منهم لكل لواء - وان يعين المجلس العمومي من الدول التي ترضاها الحكومة المركزية مستشارين للمجلس العمومي والمالية والتافة والمعارف والبلدية والبوليس ولكنها لم تبين أعمالهم ووظائفهم في هذه المصالح واء ينت في المادة الثالثة (المنار - ج ٤) (٤٠) (المجلد السادس عشر)

٣١٤ انتقاد لائحة بيروت الإصلاحية (النار - ج ٤، م ١٦)

عشرة قذ كرها واحدة واحدة في سلسلة انتقادنا هذا وهي أربعة (٦) أول وظائف هذا المجلس تفسير مواد النظام الذي تضمنه الحكومة المركزية على أن يكون دستورا لحكومة الولاية ومجلسها العمومي، وليست أرى لإعطاء المستشارين هذا الحق وجهها إلا أنه حكم بين الولاية والمصاحبة والاف مجلس ادارة الولاية أجدر من المستشارين بفهم هذه القوانين ، ولعل حكومة المصاحبة ترى حكمه أقرب الى مصلحتها اذا كان مؤلفا من الاعضاء المنتخبين ورؤساء المصالح الذين يمين بعضهم من قبلها وببعضهم من قبل الولاية ، على أن إعطاهم حق هذا التفسير مطلق عام ولهم بذلك مجال واسع للحكم بالرأي والهوى . . .

(٧) الوظيفة الثانية لهذا المجلس تفسير القرارات والانظمة التي يضعها المجلس العمومي . وليست أرى لهذه الوظيفة وجهها ألبتة ، فاذا اشتبه الوالي أو غيره فيما يضعه المجلس فينبغي أن يراجع المجلس فيه لانه أعلم بما يضع ، ويترتب على إعطاء المستشارين هذا الحق وجوب نقل كل ما يضعه المجلس بلغة البلاد الى اللغة الفرنسية لأنها ستكون هي اللغة التي يعرفها جميع المستشارين حتما ، وقد يكون هذا من مقدمات احتلال فرنسا للبلاد (٨) الوظيفة الثالثة له النظر والحكم في وجوب عزل الموظف أو عدمه ، وقد أشرنا الى انتقاده من قبل ونقول هنا : أن الواجب المتعين أن يكون لكل مصلحة مجلس تأديب يتألف من رئيسها وبعض كبار الموظفين فيها ويجوز أن يكون مستشارها عضوا فيه (٩) الوظيفة الرابعة له النظر والحكم (بناء على طلب الوالي أو أحد المستشارين) في كل خلاف يقع بين أحد المستشارين والمجلس العمومي أو إحدى لجانه أو أي دائرة (مصلحة) كانت ويكون حكمه ، برما (!!!) وقد انتقدنا مثل هذه الوظيفة من قبل ونريد هنا انتقاد جبل حكمه ، برما انتقادا شديدا مؤكدا ، فان هذا الحكم للبرم الذي لا يقبل النقض ولا المعارضة ولا يجوز فيه الاستئناف ، لا يصح أن يعطى الا للمصوم من الخطاء والمنزه عن الهوى ، ولا يعقل أحد وجه الحاجة اليه ، ولا كيف يمنحه اناس للحاكم من تلقاء أنفسهم

تلك اشارة وجيزة الى ما رأيناه من خطأ هذه اللائحة في موضوع المستشارين ولنا عليها انتقادات أخرى لا حاجة الى بسطها . ولما كنا جازمين بأار الحكومة المركزية يستحيل ان تقبل هذه اللائحة ولا سيما الوزارة الاتحادية منها التي لا يرضيها الا استبداد المصاحبة في المملكة قالوا يجب على طلاب الإصلاح المخلصين من أهل بيروت ان ينضموا الى حزب الامم كزية الادارية لتكون يد الجميع واحدة ويد الله على الجماعة كما ورد والله الموفق

(الناشر - ج ٤، ١٦م) المسألة العربية عند الاتحاديين ٣١٥

المسألة العربية عند الاتحاديين

من لم تقده عبداً أيامه كان العمى أولى به من الهدى
 كنا نقول: ان مصيبتنا بهؤلاء الاتحاديين الذين ورثوا ملك عبد الحميد أنهم أصحاب
 نظريات في السياسة والادارة يجربونها في هذه الدولة التي يجب الجري فيها على قواعد
 ثابتة لأنها لم تعد تحتل التجارب، وكنا نظن انها اذا لم تقاها الدواهي الخارجية
 في أثناء هذه التجارب فربما ظهر لهؤلاء العاملين خطأهم فرجعوا عنه، وقد رأينا
 القوم خابوا وفشلوا في كل شيء واعترف بعضهم ببعض خطأهم وادعوا أنهم رجعوا
 عن بعضه وأنهم سيرجعون عن بعض آخر، ولكنهم لم يفوا بوعدهم، ولا رجعوا عن
 سوء قصد، ولا اعتبروا بالحوادث، ولا تأدبوا بالكوارث، بل ازدادوا كذبا وخداعا،
 وهذا من الضرر، الذي قلما يوجد في البشر له نظير، والأمانة على هذا كثيرة
 جدا، بل أعمالهم اليوم هي عنوان أعمالهم بالأمس، لافرق بين ما كنت تراه منها في أول
 عهد وزارتهم «الحقية» اذ كانوا يدلون بأسهم وقوتهم وجيوشهم، وبين ما تراه على عهد
 وزارتهم «الشوكية» بعد أن أضاعوا ثأني المملكة باضاعة طرابلس الغرب وبرقة وجميع
 الولايات الاوربية، ومعظم الجزر البحرية، وبعد افساد الجيش والتفريق بين العناصر
 واضاعة الاموال - فرم بعد هذا كله لم يتحولوا عن سياستهم السوءى في المسألة العربية
 الذي أحدثوها في هذه المملكة وقطبها عندهم الضنط والارهاب بالقوة من جهة،
 والفش والخذاعة من جهة أخرى، وغرضنا من هذا ان نقول كلمة في هذه الخداعة:
 زرت الآستانة في اواخر سنة ١٣٢٧ وبقيت فيها الى آخر ما بعدها وكان مما
 اجتهدت في تلافيه سدة نفرة التنافر بين الترك والعرب: ولما حدثت طلعت بك الزعيم
 الاتحادي في ذلك وكان ظرا للداخية وقابضا على زمام الادارة والسياسة في الدولة
 أظهر لي قبول رأيي وكان مما قاله أنهم مازمون على إنشاء جريدة عربية في الآستانة
 لأجل استمالة العرب ومودتهم، فسألته عن يقوم بادارة هذه الجريدة وتحريرها
 فقال: عبيد الله افندي مبعوث آيدين، قلت: ان الرجل معروف ببغض العرب والعربية فلا
 أراه يريد مسافة الخلف الا انقراجا واتساعا الخ مادار ينشأ في ذلك. ثم ظهرت الجريدة
 باسم العرب وكان ما كان من أمر قيامة الجرائد العربية عليها في سورية والعراق ومصر
 وأمريكا وغيرها من البلاد، واشتهر عند الحاضر والماضي في هذه الاقطار ان هذه الجريدة
 أسست للتفريق بين العرب وغشهم وخذاعتهم وتحقير مصاحبيهم، وإيقاع الشقاق بين

مسلمي سورية ونصاراهم منهم ، وبهذا بطل الفرض من انشائها فاضطروا الى إبطالها
شاووش خلف عبيد الله

ثم بدا لهم أن ينيطوا هذه المفسدة برجل يده بعض العرب منهم فلم يروا أحدا أهلا
لذلك الا الشيخ عبد العزيز شاووش لانه كان قد مهد السبيل الى قتلهم به بما كان ينصر جهنمهم
ويطري زعماءهم في جريدة العلم ، وبقاومته لمشروع الدعوة والارشاد ثم بطلته في
مسلمي العرب وزعمه أنهم أضر على الدولة من نصارى الباغار والروم وغيرهم !!
بمثل هذا تقرب شاووش الى جمعية الاتحاد والترقي عدوة العرب والاسلام ونال
الحظوة عندها فأست له جريدة في الاستانة كانت تنشرها في البلاد العربية بقوة
الحكومة وهي (الهلل العثماني) ولكن قوذا الحكومة قد عجز عن حمل الناس يتلقونها
بالقول ، ثم سقطت هذه الجريدة المناقفة بسقوط وزارتهم السعيدية ، فلما عادت لهم
الكرة بفترة أنور بك وألقوا الوزارة الشوكية أنشأوا لشاووش جريدة أخرى باسم
(الحق بلو) وسمي أحد شبان المصريين المتصلين به مديراً لها ليكون مدح شاووش
واطرأؤه فيها نفسه سائناً مقبولا ، ولثلا يكون اذا حالت الاحوال مسؤلاً ،

لم أقرأ من هذه الجريدة الا عددا واحدا وجدت فيه دسيسة من شر دسائسهم
في التفريق بين العرب واغراء العداوة والبغضاء بينهم الذي يراه الاتحاديون الوسيلة الى
إضافهم وأخذ منافذ الترقى والاصلاح عليهم في سورية ، وهو أنه زعم أن أهل الذمة
الذين ينشأ برصون بنا الدوائر فاذا أمكنتهم الفرصة منافلوا بنا أقبح منافل البلقانيون
بمسلي بلادهم من القتل والسلب والنهب والنضاح ... فما الذي حمل الاتحاديين على
دفع الشيخ عبد العزيز شاووش على كتابة مثل هذا الكلام في مثل هذا الوقت ؟
أليس المقول ان مصلحة الدولة الآن تقتضي الالفة أو السكون في الولايات الاسيوية ،
وهي مرتبكة في الحرب البلقانية ، لثلا تفتح على نفسها أبوابا جديدة من المشاكل ؟
ألم يكن الواجب على الشيخ عبد العزيز شاووش أن يكتم علمه بما قاله ان كان في ذلك
على علم - وما هو علم ولا ظن بل هي فتنة - لثلا يكون سبباً لثورة في سورية تقتضي الى
خروجها من ملك الدولة كما خرج غيرها ؟ بلى ! ولكن الاتحاديين علموا ان أواخي
الوفاق قد شذت بين المسلمين والنصارى في بيروت وأجمعوا على أن يكونوا يداً
واحدة في طلب الاصلاح لبلادهم وهذا مالا يطيقه الاتحاديون ، والظاهر أن تعرض
البلاد العربية لاستيلاء أوربية عليها أخف على قلوبهم وأدنى الى سياستهم من اتفاق
أهلها واصلاح حالهم فلهذا أوعزوا الى محضاه مفايدهم بها من غير أن يحسبوا لما قبلته

(المنار - ج ٤ م ١٦) بغض شاوليش والحزب الوطني لسوريين ٣١٧

حسباً ، وربما كان هذا الغلو في الانسداد الى هذه الدرجة من سوء اجتهاد الشيخ شاوليش وجريا منه على ما تعود بمصر من إطلاق العنان لقلبه في مثل هذا حق زجه في السجن غير مرة ثم اخبره من القطر المصري كله ، واذا كان شأنه في الفريق بين المسلمين والقبض ماعله الناس وفيها حكومة منظمة ومحام قيم القانون فكيف لا يكون شأنه في ذلك مارأينا واشد مما رأينا منه في الآسنة وهو يرمي عن قوس جمعية الاتحاد والترقي صاحبة السلطة في المملكة العثمانية وينضح بسهامها ويكافأ على ذلك بالعثمانيين المتكويين بجميع أنواع المصائب بشؤم هذه الجمعية

الشيخ عبد العزيز شاوليش مفتون بحب الشهرة والزعامة وهو يحاول أن ينال بجاء الاتحاديين مآعياه نيلاه بغلوه في الحزب الوطني المصري ، والاتحاديون يرون من مصلحتهم إيجاد زعيم عربي يخدعون به العرب ، وليس الشيخ شاوليش بأهل لهذه الزعامة ولا الاتحاديون قادرين على ما يبتغون منه ، حتى أنهم لو قربوا منهم بعض الافراد الذين نالوا ثقة بحق بين العرب لسكان قريه منهم وثقتهم به مما يسرع بالهمة اليه ويفيده الظنة ، فاذا بدرت منه بادرة تافى مصلحة قومه عدت دليلا قاطعا على قائه وبيع ذمته للاتحاديين ، فكيف اذا استطيعون جعل الشيخ شاوليش زعيما عربيا ويرجون ان يؤثر كلامه في السوريين وهو قد اشترى بالتفاق للترك والخط على العرب وفاق زعماء الحزب الوطني وكتابه في بغض السوريين منهم خاصة ! وهل ينسى السوريون من هؤلاء مطاعن جريدهم اللواء فيهم وقولها في طائفة من جنودهم ما قاله مالك في الحمر اذ كانت باخرة تحمل بعض العسكر العثماني الى اليمن فقر بعضهم من بور سعيد او السويس وقيل أنهم من السوريين فافتحصت ذلك جريدة اللواء لسان حال الحزب الوطني وعدوة السوريين كافة وشمنت على السوريين وعالت هربهم « بخسة منبتهم » ثم تبين أنهم غير سوريين سيعلم الاتحاديون أنهم مخطئون في نظريتهم هذه كما ظهر لهم مثل ذلك في استخدام عبيد الله بمثل ما يستخدمون له شاوليشا وفي غير ذلك من أعمالهم المبنية على نظرياتهم الباطلة ، بل سيعلمون أن خداعهم هذا سيعود عليهم بضد ما يرون كما وقع لهم غير مرة ولم يعتبروا الا فليعلموا ان جميع من يفهم ويعقل من العرب يعتقد ان جمعية الاتحاد والترقي لا تريد بالعرب الا شرا ، ولا تستخدم لشيء يتعلق بمصالحهم الا من يكون عوناً لها عليهم ، والسوريون منهم خاصة يعرفون ان كتاب الحزب الوطني كفريد وشاوليش كانوا ينفضون جميع السوريين قبل أن يستخدمهم الاتحاديون في أهوائهم وان شاوليشا قد غلا في ذلك وأفرط فلا قيمة لكلامه عند أحد منهم الا قيمة العدو المستأجر

٣١٨ الوفاق بين المسلمين والنصارى (المنار - ج ٤ م ١٦)

لابداء عدوه . فاذا كانوا يريدون إرضاء العرب فلا طريقة لذلك الا ترك الجمعية بقصدها الأول وهو العصية التركية وجعل العرب والترك كالأخوين الشقيقين لا رجيح لاحدهما على الآخر في شيء والا خسروا العرب أو خسروا أنفسهم ، وأنه يستحيل في اعتقادي الجمع بين بقاء الدولة وبقاء سلطة الجمعية فيها وهي على طريقها الأولى لولا ان هذه الجريدة منشأة بأموالنا لافساد ذات بيتنا باثواء المقاتلين على حكومتنا لما كتبت في شأنها كلمة واحدة اذ ليس الشيخ عبد العزيز شاووش أحق بان يلتفت الى قوله من صيبة الحزب الوطني الذي يخلقون كل يوم من الكذب والبهتان ويقتربون من الفس والتبويه ما مرض عنه ونعرت به كراما . كما أرشدنا الله تعالى في كتابه ، فنحن نحذر قومنا من دسائس جمعية الاتحاد والترقي لا من شاووش .

فالذي ينبغي لكل محب لقومه محترم لنفسه من العرب أن لا يفتى بقراءة هذه الجريدة المستأجرة بمال السحت ولا يبالى بما يسمعه عنها . وعلى أصحاب الجرائد العربية الصادقة المحترمة أن لا تردد صوتها ، ولا تقل عنها ولا ترد عليها ، ولكن يجب عليهم أن يحيطوا بكل ما فيها ، فان رأوا فيها مفسدة لا بد من درتها وتقيد باطلها فليكن ردهم على المستأجرين دون الأجير ، وعلى الكلام دون المتكلم ولا يفتروا بما عساه يكتب فيها من مدح العرب او دعوى السمي لخيرهم ، فقد رأوا مثل ذلك في جريدة (العرب) وعلموا انه خداع وتغريب ، و « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » وهل رأوا شرا من افاعي جحر الاتحاديين ؟ فجريدة « الباطل بسفل » التي سميت بضد معناها شر خلف للجريدة التي سميت (العرب)

الوفاق بين المسلمين والنصارى

وعلى عقلاء البلاد السورية ان يعتبروا بهذا الافساد فيزداد استمسا كما يجبل الوفاق والثائف الذي وفقهم الله له ، وان يفتى كتاب المسلمين منهم خاصة برد كل كلام يكتب لافساد ذات بينهم باسم الاسلام وبحريك نمرة العصية الدينية فان هذا الافساد مخالف لهدي الاسلام ، ولا تفرغهم سفسطة بعض اجراء الاتحاديين وزعمهم انه يجب احترام شاووش بكونه من علماء الدين لا لأن شاووشا ليس من صنف علماء الدين ولا زيه زيمهم ولا سمته سمتهم اذ هو يخلق لحيته ويعفي شاربته خلاقاً للسنة بل لان كلامه باطل يراد به ما هو شر منه والمبرة عندنا بالحقائق والمقاصد ، لا بالرسوم والظواهر ، وحسب المامي الذي يشبهه عليه الكلام ، ان يعلم انه صادر عن جاهرهوا بمدارة العرب بالقول والعمل ، فهذه آية لا تخفى على أحد

﴿الصلح بعد سوء العاقبة، بسقوط يانية وأدرنة﴾

كان زعماء الاتحاديين يزعمون أن سبب خذلان الجيش العثماني وانكساره في حرب البلقانيين هو أن وزارة مختار ووزارة كامل لم تحسنا إدارته ولم تكلا قيادته إلى القادرين عليها، وأنه لو تعين محمود شوكت باشا مفتشاً للجيش لتحولت الحال وكان الظفر للعثمانيين مضموناً، ثم عمدوا إلى إسقاط وزارة كامل باشا لرضائها بالصلح وزعموا أنهم لا يصلحون إلا بعد أن ينفذوا أدرنة ويميدوا شرف الجيش إليه بالظهور على البلقانيين، وأن قوته ومعداته كافية لذلك لا ينتقصها إلا أن تكون الإدارة والقيادة في أيدي الاتحاديين، وقد قلنا بمض مزاعمهم هذه وبيننا أنهم لا غرض لهم إلا الاستيلاء على الدولة بهذه الفرصة وأنهم لا يستطيعون أن يصلوا إلى صلح شريف كالصلح الذي كان يريدكم كامل باشا وهو به زعيم بأن يجعل أدرنة ولاية إسلامية مستقلة فاصلة بين البلقان والآستانة. ثم صدقت الحوادث آراءنا ففتحت اليونان يانيا عنوة وفتحت البلقان أدرنة عنوة، وفقدنا كل ما كان فيهما من السلاح والذخائر وهو معظم ما بقي عند الدولة وأخذنا من عشرات الألوف أسرى فهل هذا هو الشرف العسكري الذي أرجعوه بجعل الصدارة مع الحرية بيد محمود شوكت باشا؟

كان المتنافقون للاتحاديين يظنون أمر أدرنة على عهد الوزارة السابقة ويزعمون أنها إذا سقطت في أيدي البلقان حرباً أو صلحاً فقد سقطت الآستانة وسقطت وراها الدولة والإسلام. فلما أخذت أدرنة عنوة وحصونها أُنزع من جميع حصون البلاد المحصنة في الدولة وعلم جميع الناس أنه لا يوجد في هذه المملكة حصن يتمتع على حكومة صغيرة كالبلغار قام هؤلاء المتنافقون يحملون سقوط أدرنة وأخذها عنوة من قبيل الظفر للدولة لأن الأعداء علموا أن أخذ بلادها لا يمكن إلا بنخسارة كبيرة!!! وأبن البلاد المحصنة كادرنة في الدولة؟؟ ومثل هؤلاء المتناقين لا يكلمون ولا يناخضون وإنما يتمثل عند ذكر تهافتهم هذا بالحديث الصحيح المتفق عليه «ان ما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت»

ومنهم من يقول ان أخذها عنوة اقل ذلاً من أخذها صلحاً بالنزول على حكم الدول الكبرى لان الرضاء بما تقترحه الدول يطعمها فينا ويجعلنا تحت سيطرتها !! وكان يمكن تسليم هذا الكلام على علته لو أن الدولة سلمت بعد أخذ أدرنة من سيطرة لدول وتحكمهم في أمر الصلح وأمر الجزر ولكنها لم تسلم من ذلك بل عادت بعد

أخذ أعظم بلادها وأكثر ذخائرها بالقوة القاهرة الى تفويض أمر الصلح الى أولئك الدول بلا شرط ولا قيد وذلك شر ما وصلنا اليه من تسليم الأمر الى الدول وقبول سيطرتها وما بعده أعظم منه ، وسيرى القراء صدق رأينا في هذا كما رأوا مثله كثيرا ووجهة القول إن هؤلاء الاتحاديين قد عجلوا على هذه الدولة ما لم يجعل عبد الحميد فهم الذين استبدوا بالأمر كل هذه المدة لم يخرج الأمر من أيديهم الا شهورا لم يتجدد فيها شيء لم يكن من آثارهم وعمل أيديهم، ولا يزالون يفتنون علينا بكلمة الدستور أو «مشروطيت» فلا كانوا ولا كان دستورهم الخادع ولا مشروطيتهم الخاطئة الساذجة

﴿ مستقبل الدولة العثمانية ﴾

قد عرف القراء قبل هذه الحرب رأينا في الدولة. وأنه يخشى عليها سرعة الزوال اذا ظل أمرها في يد جمعية الاتحاد والترقي ، واما بعد هذه الحرب فقد صار يخاف عليها الزوال كل أحد حتى عوام العثمانيين . وقد كنت أعتقد وأقول منذ بدأت هذه الحرب البلقانية : اذا ذهبت ولايات أوربة من الدولة فلا يمكن ان يبقى الترك حكومة الدولة نيابة بقانونها الاساسي الحاضر، وناهيك بها اذا ظل أمرها في أيدي الاتحاديين غلاة النعرة التركية وان من مقاصد صاحبهم مع امام الين والسيد الادريسي ان يقل عدد العرب الذين لهم حقوق في ادارة الدولة ، وقد قامت الشعوب العثمانية تطلب الاستقلال الاداري الداخلي المبرر عنه باللامركزية الادارية وتريد الحكومة ان تلهمهم عن ذلك بقانون جديد وضمت له ولايات لا ترضى به ولاية باختيارها . ووجهة القول في الدولة انه لا بد من انقلاب عظيم في شكلها العام الدستوري وفي ادارتها الداخلية واما حالتها الخارجية فالظاهر لنا ان دول أوربة المسيطرة عليها لا تريد الآن ان تحدث في ولاياتها الاسيوية تقسيما . وقد بلغنا ان بريطانيا العظمى — وهي صاحبة النفوذ الاعلى في السياسة الاوربية العامة تريد وتوقع الدول بما تريد — ان تمهل الدولة خمس سنين لاصلاح بلاد الاناطول وتساعدتها على ذلك بمساعدتها على عقد قرض لا يقل عن عشرين مليوناً من الجنيهات . ونحن نعلم ان انكلترا لا بد ان تحتم هذه الحرب باظهار مساعدة للدولة ترمي به الى عدة أغراض منها ارضاء مساعي الهند الذين اشتد سخطهم عليها . وسنبين سائر هذه الاغراض اذا صار ما بلغنا أمراً مفعولاً

حكمت علينا كثرة المواد الضرورية ان تؤخر شكرنا لأهل عمان والعراق على اكرامهم ايانا في رحلتنا الاخيرة كما أخبرنا كثيراً من التقارير والخبار